



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين
دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم

أمانى "محمد نعمان" يوسف قراقع

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ / 2020 م

مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين:
دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم

إعداد:

أمانى "محمد نعمان" يوسف قراقع

بكالوريوس ادارة اعمال من جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

إشراف الدكتور: أكرم رحال

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة
مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة
في كلية الدراسات العليا في جامعة القدس

1440 هـ - 2020 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة رسالة

مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين:

دراسة حالة محافظة رام الله و البيرة ومحافظة بيت لحم

إعداد: أماني "محمد نعمان" يوسف قراقع

الرقم الجامعي: 21712527

إشراف : د. أكرم رجال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 6 / 6 / 2020 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم:

1. رئيس اللجنة: د. _____ التوقيع: _____

2. ممتحناً داخلياً: د. _____ التوقيع: _____

3. ممتحناً خارجياً: د. _____ التوقيع: _____

القدس/ فلسطين

1440 هـ / 2020 م

الإهداء

الى سيدة ليس كمثلها بشر.. الى من ساندتني دائماً بعبائها ودعائها بقلبها وكيانها.. الى نبع الحنان ورمز الامان الى جنتي ورفيقتي عوني وسندي في صغري وكبري أُمي الغالية حفظها الله.
الى رجل الشموخ الى من قاسمني دمه واورثني حبه للعلم والاجتهاد الى روح أبي اسكنه الله فسيح جناته.

الى طفلي التي لم تسكن يوماً رحمي الى أميرتي الصغيرة التي لطالما آزرتني بقلبها الجميل وكلماتها التي سبقت سنّها الى من لم احبب طفلاً كما احببتها الى روح ابنة أخي جنى الجميلة رحمها الله.
الى أخواتي الحبيبات أسماء وأميمة الى إخوتي الذين بهم أكبر وأنمو ..
الى من أول من آمن بي في بداية رحلتي هذه الى صديقاتي واخواتي زوجات اخوتي رنين ومريم وانتصار.

الى عائلتي الحبيبة ..

الى كل الاصدقاء والزملاء في الدراسة والعمل ..

الى حضرة الدكتور أكرم رجال صاحب الفضل في اتمام هذا الانجاز وهذه الرسالة والى الاساتذة الافاضل في جامعة القدس

الى كل من ساندني ودعمني ولم يدخر جهداً في مساعدتي والى كل من اضاف لي البهجة والسرور ولكل من له اثر ايجابي في حياتي.

وأخيراً، الى وطني الغالي فلسطين الحبيبة.

إلى كل هؤلاء أهدي لكم هذه الرسالة.

أُماني محمد نعمان قراقع

إقرار

أقرُّ أنا مُعدَّة الرسالة بأنَّها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنَّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيث ورد، وأنَّ هذه الرسالة، أو أي جزءٍ منها، لم يُقدَّم لنيل أيَّة درجة عليا لأَيَّة جامعة، أو أي معهد آخر.

الاسم: أمانى "محمد نعمان" يوسف قراقع

التوقيع:

التاريخ: / / 2020 م

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله رب العالمين أحمدته حمداً كثيراً طيباً مباركاً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فقد سدد الخطى وشرح الصدر ويسر الامر فله الحمد كله وإليه يرجع الفضل الاول والاخير.

يطيب لي عرفاناً بالجميل أن اشكر كل من ساعدني ودعمني خلال فترة دراستي، وإلى كل من مد يد العون لإخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود، وأخص بالذكر الدكتور المشرف أكرم رحال الذي قدم لي الدعم والارشاد شاكراً له متابعته وتعامله الطيب.

كما اتقدم بالشكر لمعهد التنمية المستدامة في جامعة القدس وخاصة الدكتور إياد لافي الذي لم يتوانى في التعاون والمساعدة والارشاد، كما اشكر الاساتذة الافاضل خلال مرحلة الدراسة والاساتذة المحكمين الذين افادوني بملاحظاتهم البناءة في تحكيم الاستبانة، والشكر موصول الى غرفة التجارة والصناعة في محافظة رام الله والبيرة المتمثلة في مسؤول الموارد البشرية الاستاذ رزق احمد، وغرفة التجارة والصناعة في محافظة بيت لحم وخاصة الاستاذة أمجاد جنازرة، لما قدموه لي من دعم وتسهيلات بهدف انجاز هذه الرسالة، وللجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولوزارة الريادة والتمكين على حسن استقبالهم وتعاونهم، ولكل النساء الرياديات صاحبات المشاريع اللواتي شرفنني بتعبئة استبانة الدراسة، وللأستاذ رائد الاحمر الذي كان لتوجيهاته الفضل الكبير في انجاز التحليل الاحصائي لهذه الدراسة، ولكل من ساعدني في الترجمة والتدقيق اللغوي، وإلى السادة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني ليكون لهم الاثر الكبير في إثراء هذه الدراسة من علمهم وخبرتهم.

كما اتقدم بالشكر لكل من ساندني وقدم لي النصيحة والمشورة الصادقة من أهلي وأصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل.

والله ولي التوفيق

أمني محمد نعمان قراقع

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي والمنهج الوصفي لتتاسبهما مع غرض الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء الرياديات صاحبات المشاريع الخاصة المسجلة ضمن قوائم غرف التجارة والصناعة في رام الله والبيرة وبيت لحم. ولجمع بيانات الدراسة تم استخدام الاستبانة وتوزيعها على عينة منتظمة تألفت من 60 من إمرأة من بين مجتمع الدراسة. وقد تم معالجة البيانات احصائياً من خلال برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

كشفت نتائج الدراسة أن درجة مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين جاءت بدرجة كبيرة، إذ جاء دور هذه المشاريع في تحقيق استقلال المرأة مالياً، وتحسين من آمال وفرص التوظيف لديها، كما أن لها دوراً مهماً في تحسين الدخل وتنامي الثروة. فقد أظهرت النتائج أن هذه المشاريع تعزز من اعتماد المرأة على الذات في الجوانب المالية التي تخصها، وتسهم في جعلها منتجةً لا مستهلكةً. وتسهم في تشغيل ايدي عاملة جديدة من النساء. كما أظهرت النتائج أن معظم النساء يفضلن المشروع الخاص على الوظيفة. كما تسهم هذه المشاريع يسهم في زيادة الاستثمارات الحالية لدى النساء، وتشجع النساء على التخطيط المستقبلي والتفكير بشراء عقارات. وكشفت النتائج أيضاً أن درجة المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين قد جاءت بدرجة متوسطة، إذ تبين أن من أبرز المعوقات تلك المشاكل المتعلقة بالتمويل خصوصاً بداية المشروع، ومعوقات أخرى يسببها الاحتلال، وضعف الخبرة في التسويق لديهن مما يحول دون تطوير المشروع.

وفي ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة بتشجيع النساء على الاستثمار من خلال تقديم تسهيلات ومحفزات كالإعفاء الضريبي. والعمل على تذليل العراقيل المتعلقة بصعوبة حصول النساء الرياديات على التمويل اللازم لمشاريعهن، وكذلك توفير التدريب الملائم للنساء الذي يركز على المهارات الفنية وطرق التسويق لتمكينهن من إدارة مشاريعهن.

The Role of Entrepreneurial Women Projects in Empowering Women Economically in Palestine: A Case Study of Ramallah, al-Bireh and Bethlehem Governorates

Prepared by: Amani "Mohammad Nu'man" Qaraqe

Supervisor: Dr. Akram Rahhal

Abstract

The study aims at investigating the role of entrepreneurial women projects in empowering Palestinian women economically. The study is operated within the exploratory approach as well as the descriptive one. Population of the study consists of all entrepreneurial women who own private businesses registered in the chambers of Ramallah, al-Bireh and Bethlehem Governorates. Data of the study is collected by a questionnaire distributed systematically to a sample of 60 entrepreneurial women and was statistically processed using the SPSS program .

Findings of the study disclose that entrepreneurial women projects, to a large degree, play a role in empowering women economically in Palestine. They contribute to achieving financial independence; creating job opportunities, improving job prospects, income and wealth for women. The results also reveal that this type of projects promote women's financial self-independence that women feel productive rather than consuming and create new employment opportunities for other women. The findings also reveal that most women prefer having their own businesses to being just employees. Entrepreneurial women projects further plays important role in increasing women's current investments and encourage women to establish their own future plans and start thinking of purchasing real estates. Moreover, the findings disclose that Entrepreneurial women projects face a medium degree of hindrances. These represented in getting financial funding particularly at the early stages of establishing their own businesses. Other difficulties represented in the Israeli occupation and lack of marketing experience which all impair women's capability to develop their own projects .

In light of these findings, the study recommends in encouraging investments through providing more facilities and incitements like exemption from taxes. The study also recommends removing the hindrances that prevent entrepreneurial women of getting financial fund and providing them of the necessary training that focuses on technical skills and marketing ways which enable them to manage their own projects efficiently.

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع الدور الذي تلعبه مشاريع النساء الرياديات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وقد وردت مفاهيم ومصطلحات تخدم هذه الدراسة، وقد تمّ اعتماد التعريفات التالية:

المشروع:

يعرّف المشروع بأنه عملية استثمارية تتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال فترة زمنية محددة وحسب تصاميم وطاقات إنتاجية موجهة لخدمة أهداف مرغوبة ومحددة ومتفق عليها (القرعان، 2019).

المشاريع الريادية:

هي المشاريع التي تنتج عن افكار خلاقة ذات قيم مستقلة وابداعية، يتصف افرادها بالقدرة العالية على المبادرة والنظرة الثاقبة التي تمكنهم من انتقاص الفرص المتاحة في السوق لتفعيل افكارهم واقامة مشاريعهم. (النجار والعلي، 2010).

الريادي:

هو الفرد الذي يمتلك الرغبة والقدرة على تحويل فكرة جديدة او اختراع الى ابتكار ناجح من اجل ايجاد منتجات ونماذج اعمال جديدة تحقق نمواً اقتصاديا طويل الامد. (Tracongna, 2009)

التمكين:

هو القدرة على التغيير، والحرية في الاختيار. إنها عملية تغيير يمكن من خلالها للأفراد أو الجماعات ذات القوة القليلة أو التي لا تملك قوة الحصول على القدرة والقوة على اتخاذ الخيارات التي تؤثر على حياتها (Mudaliar, 2015).

تمكين المرأة:

عبارة عن عملية فردية تأخذ فيها المرأة حقوقها، وتتخذ مسؤولية السيطرة على حياتها ووضعها، وتوفر حياة عادلة لها، وعلى الرغم من كثرة استخدام هذا المصطلح يبقى تعريفه يشوبه حالة من الغموض، حيث يشير ايضا الى كافة السبل التي تعين على تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدراتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على كافة الاصعدة المادية، والسيكولوجية، والاجتماعية وكذلك الاقتصادية، الامر الذي يجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها (شلهوب، 2015).

الفصل الاول

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تبوأت المرأة العربية مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية مهمة، واستطاعت أن تصل بها إلى أعلى المناصب، فقد علت مكانتها في المراحل الأولى من التاريخ حيث ارتبط وجودها بالأرض المنتجة التي تعطي من خيراتها للإنسان. وقد أبدعت المرأة الفلسطينية تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً ووظنيا في شتى المجالات؛ وجنبا إلى جنب مع الرجل شاركت في ميادين الحياة سعيا لكسب الرزق واتخاذ القرارات. وفي الوقت الحاضر زاد اهتمام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بدور المرأة الفلسطينية، ولم تعد وظيفة المرأة تقتصر على الأعمال المنزلية، بل سعت وتوسعت دوماً للإنخراط في سوق العمل لتصبح مشاركتها من ركائز الإقتصاد الفلسطيني (القطب، 2012).

وشهدت العقود الأخيرة كثيرا من الأصوات والإتجاهات التي تنادي بالعمل على تنمية وتطور المرأة لتصبح شريكا وجنبا إلى جنب مع الرجل وتدخل شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فظهرت مصطلحات ومفاهيم تسعى لتحقيق هذا التقدم كمفهوم التمكين.

ويشير مصطلح تمكين المرأة إلى عملية تطوير شخصية المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بحيث تستطيع المرأة من خلال هذه العملية اكتساب القوة والسيطرة على حياتها واختياراتها. وقد تبلور في عقد التسعينات وتلاقى مع مفهوم التنمية؛ حيث تحتاج عملية إنجاح التنمية إلى تمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة وتمكين النساء بصفة خاصة (عدلي، 2017).

ومع الجهود الرامية لتقليل الفجوة بين الجنسين في الأجور، وزيادة رغبة النساء باستغلال فرص العمل المتاحة في السوق، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، وفي ظل الجهود الهادفة لإزالة

الحواجز التي تعيق تقدم النساء بدء من القوانين التمييزية، وصولاً إلى المشاركة غير العادلة في تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية، ووقوفاً في محاربة الصراعات الاقتصادية التي تواجه المرأة، ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة (عدلي، 2017).

وقد ظهر مفهوم تمكين المرأة في تسعينات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وأهمها وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان (1994) و وثيقة بكين المؤتمر الرابع للمرأة (1995)، والتي أكدت على ضرورة تعاون الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عدة محاور رئيسة لتمكين المرأة اقتصادياً (مرسي، 2013).

ويقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة بتلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرداً وجماعياً واعيةً بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها: فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل، إذ لا يسهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تنمية عجلة الاقتصاد فقط بل يعمل أيضاً على إعادة ترتيب علاقاتها بمحيطها العائلي والاجتماعي وتنمية شعورها بالاستقلال الذاتي، بالإضافة إلى تنمية مهاراتها العملية والعلمية، وإعادة صياغة علاقتها مع ذاتها بشكل إيجابي (سلامي وببه، 2013).

وتشير أصالة (2012) أن مفهوم التمكين الاقتصادي لا بد أن يشتمل على الاستخدام والتوظيف الذاتي، والتشجيع على الأعمال الريادية وتشجيع العمل اللائق والمنتج، وتحسين فرص الوصول والتمويل لتلك المشاريع الريادية التي تقودها وتشرف عليها المرأة، مما من شأنه أن يسهم كذلك في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي معاً للمرأة. ولا بد أيضاً من الإشارة إلى أن عدم مشاركة المرأة في عملية الإنتاج له أبعاده الاقتصادية من ناحية، كما أن هناك أبعاداً اجتماعية أخرى مرتبطة بالإنفاق على تعليم وصحة المرأة، وعلاقة ذلك باستقلال قرارها الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة وما يترتب عليه من تبعات تتعلق بتنشئة الأطفال والعناية بصحتهم وتعليمهم. إذ أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الوضع الاقتصادي للمرأة ومستوى تعليمها، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة بين تعليم الأم وواقع الطفل في المجتمع (شبانة والصالح، 2008).

ومن جهة أخرى، هناك دور مهم للأعمال النسوية والريادية في تمكين النساء. إذ تشير (شحبري، 2018) أن ريادة الأعمال والمبادرات النسائية تلعب دوراً رئيسياً في تنمية وتطوير الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط علماً أن هذه المنطقة من أكثر المناطق في العالم التي تشهد أدنى نسبة لمشاركة القوى العاملة النسائية في سوق العمل في العالم.

وعلى الصعيد الفلسطيني، يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية من أهم القضايا التي كانت ولا تزال على رأس أولويات منظمات المجتمع المدني ووزارة شؤون المرأة. وهو أحد محاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية. وعملية تمكينها وتطويرها مرتبطة بدمجها بسوق العمل، وتشجيعها على الانخراط في العمل وتحفيزها على المبادرة والريادة لتصبح شريكا في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني (مركز شؤون المرأة، 2012).

وبناء على ما تقدم بنا، نلاحظ أن هناك علاقة ما بين المشاريع الريادية التي تقودها وتشرف عليها النساء وما بين تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. فقد انطوى مفهوم التمكين الاقتصادي في أكثر من مرة على تشجيع وتحفيز إقامة المشاريع التنموية الريادية النسوية.

وبهذا، فقد جاءت الدراسة الحالية لتركز في هذه الدراسة على أهمية مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً ومشاركته في سوق العمل الفلسطيني، وتم اخذ محافظة رام الله والبيرة بالإضافة الى محافظة بيت لحم كحالة دراسية.

1.2 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح ودراسة الدور الذي تلعبه مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة وإبراز دورها الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني والمساهمة في التنمية المجتمعية وتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع النساء ذوات الفكر الريادي على تحسين أوضاعهن المعيشية والإسهام في نهوض المجتمع. وتكمن مشكلة الدراسة الحالية بالتعرف على دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين.

1.3 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس، والذي يتمثل بالتساؤل الآتي:

ما دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين؟
كما وأن هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تسعى الدراسة للإجابة عليها، والتي تتمثل بالتساؤلات الآتية:

1- ما دور مشاريع النساء الرياديات في تحقيق استقلال مالي للمرأة؟

- 2- ما دور مشاريع النساء الرياديات في تحسين فرص التشغيل والتوظيف لدى المرأة؟
- 3- ما دور مشاريع النساء الرياديات في تحسين مستوى دخل المرأة؟
- 4- ما دور مشاريع النساء الرياديات في تنامي الثروة لدى المرأة؟
- 5- ما أبرز المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات؟

1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- التعرف على دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين.
- معرفة دور مشاريع النساء الرياديات في تحقيق استقلال مالي للمرأة، و تحسين مستوى دخل لديها.
- إلقاء الضوء على أهمية مشاريع النساء الرياديات في تحسين فرص التشغيل والتوظيف لدى المرأة.
- توضيح دور مشاريع النساء الرياديات في تنامي الثروة لدى المرأة العاملة.
- إلقاء الضوء على أبرز المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات.
- التعرف على أثر متغيرات الدراسة الديمغرافية في استجابة أفراد عينة الدراسة حول دور مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين.

1.5 أهمية ومبررات الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وبحثية وذلك في تركيزها على المشاريع الخاصة بالنساء الرياديات، اي انها ستجمع بين عنصرين مهمين الاول الريادة وخاصة ريادة النساء الفاعلات في المجتمع والثاني المشاريع الخاصة بهن من صغيرة ومتوسطة وكبيرة، حيث ان المرأة نصف المجتمع واختلف دورها بين الماضي والحاضر واصبح غير مقتصر على وظائفها التقليدية واعمالها المنزلية بل اصبحت المرأة تعتبر مورد بشري لديها طاقاتها ونتاجها وتشكل نسبة واضحة من القوى العاملة سواء في مجتمعنا الفلسطيني او في باقي المجتمعات العربية والغربية.

ولهذه الدراسة أهمية اقتصادية وبحثية للباحثين والدارسين المهتمين بمعرفة تأثير مشاريع النساء الرياديات في تعزيز وتمكين المرأة في سوق العمل الفلسطيني، كما انها يمكن ان توفر معلومات لصناع القرار حول دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة

الى دعم النساء الرياديات ومعرفة العقبات التي تواجهها المرأة في مشروعها للإسهام في نمو هذا النوع من المشاريع في المجتمع الفلسطيني. كما ان للمشاريع الخاصة دور هام في تحسين الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، والمجتمع الذي يحتوي على ريادي او ريادية هو مجتمع قادر اكثر من غيره على النمو والمنافسة والمبادرة وتحقيق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالمجتمع.

1.6 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات الرئيسة الآتية:

الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغيرات العمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والخبرة، ومنطقة السكن، وطبيعة المشروع، وحجم رأس المال، ومصدر التمويل، وعدد الموظفين.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغيرات (منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، مصدر التمويل، عدد الموظفين).

1.7 حدود الدراسة

تصنف حدود الدراسة الحالية على النحو الآتي:

- **الحد البشري:** صاحبات المشاريع النسائية الريادية.
- **الحد المكاني:** محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم.
- **الحد الزمني:** فترة التحضير للرسالة 2019-2020.
- **الحد الموضوعي:** تنحصر الدراسة الحالية في دراسة موضوع مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً.

الفصل الثاني

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً لأدبيات الدراسة، حيث قامت الباحثة بتناولها من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالمشاريع الريادية وبخاصة دورها وعلاقتها بالمرأة وبالتمكن الاقتصادي للنساء.

الإطار النظري

2.1 المبحث الأول: الريادة والمشاريع الريادية

يقدم هذا المبحث مفهوم الريادة، نشأتها، أهميتها ومميزاتها، أبعادها، علاقتها ودور المرأة في المشاريع الريادية.

2.1.1 مفهوم الريادة:

شغل مفهوم الريادة حيزاً من تفكير الإداريين والاقتصاديين، ولقد تنبه علماء الإدارة إلى ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة ظاهرة الريادة كونها إحدى التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية، وما تلازم معها مدارس فكرية متتالية متعاقبة في رصدتها لإبعادها، والسعي لتشخيصها قصد تحليلها، والتنبؤ بنتائجها المتوقعة والتفكير بآلية التعامل معها وفق افتراضات عقلانية تامة ومحدودة وبمنظور مغلق وآخر مفتوح حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن طبيعة التحولات المعرفية التي شهدتها فضاء الأعمال وبيئتها بعد عقد الخمسينات من القرن العشرين، وما أعقبها من عقود حتى أوائل الألفية الثالثة، أملت حتمية اعتماد منهج تفكير بالتوجهات والنقلات الفكرية في الريادة مفهومها

وأنموذجاً، وخصائصاً وتأثيرها وتأثرها في إبداع منظمات الأعمال وتعلمها وإرادتها للتعامل بلغة التفاوض (اسماعيل، 2010).

والريادة بالإنجليزية (Entrepreneurship)، وقد عرف الريادة على أنها "عملية يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي وتكون الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل" (حمزة، 2009، ص13).

أما Druker فيعرفها على أنها فعل الإبداع الذي يتضمن إعطاء الموارد المتاحة حالياً القدرة على إيجاد قيمة جديدة (Ahmad & Seymour, 2008). كما وعرفت الريادة على أنها أولوية سياسية لكل الاقتصاديات الحديثة لأن الأعمال التجارية الجديدة تمثل : مصدر الإبداع والأفكار الجديدة، وتنامي الثروة والتوظيف، وزيادة القدرة التنافسية، وإعطاء الفرصة للأفراد لإظهار إمكانياتهم (Morrison & Scott, 2003 :4).

2.1.2 نشأة ريادة الأعمال

يرجع مفهوم ريادة الأعمال لإقتصادي نمساوي يدعى Joseph Schumpeter (جوزيف شومبيتر) وقد عرف رائد الأعمال على أنه ذلك الشخص الذي يملك الإدارة والقدرة لتحويل الفكرة الجديدة أو الاختراع الجديد إلى ابتكار جديد، وبالتالي فوجود قوى رواد الأعمال يعد بمثابة المحرك للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام العالمي بدعم ثقافة ريادة الأعمال بحيث أصبحت محور لكثير من البرامج التدريبية والمناهج التعليمية، حتى أضحت ريادة الأعمال هدفا تحاول بعض الدول تحقيق أعلى درجاته وصولاً لدعم فئة تجول الشباب والشابات من العمل الوظيفي المأجور إلى العمل لحسابهم الخاص عبر إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم. ومنذ الثمانينات ومع أوائل التسعينات أصبح التركيز في تنمية المؤسسات يقوم على تحفيز العمل الريادي (خربوطلي، 2018).

2.1.3 أهمية ومميزات ريادة الأعمال:

تعزى أهمية ريادة الأعمال إلى أنها وسيلة لتصحيح مسار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فغالبية هذه المشروعات لا تقوى على الصمود والمنافسة إذا لم تكن هناك إدارة خبيرة تستغل الفرص وتتحاشى التهديدات وتبحث عن الفرص للتوسع والانتشار بطرق مبتكرة وجديدة ومنتجات غير تقليدية لتحقيق ربح يمكن هذه المشروعات من من مواجهة النفقات ومواكبة التوسع والانتشار والقدرة على المنافسة.

ولذلك تعتبر ريادة الأعمال من البنود المهمة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة و والأمل الواعد في الدول النامية، حيث تسهم المشروعات الريادية مساهمة فاعلة في تطور التنمية الاقتصادية الشاملة، كما تعد نواة بناء المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث يؤمن المشروع الريادي الدخل الكافي للريادي وعائلته، بالإضافة إلى دوره في استحداث وظائف جديدة والحد من البطالة في المجتمع، فضلاً عن ظهور أنماط جديدة من السلع والخدمات التي تسهم في نمو وفتح أسواق جديدة تسهم في تقليل الفجوة بين اقتصاديات الدول (النجار والعلي، 2010).

كما لا يقتصر هدف ريادة الأعمال على تطوير وتحسين المنتجات أو الخدمات القديمة، أو ابتكار واستحداث المنتجات أو الخدمات القديمة، بل يمتد ليشمل تحقيق وفورات اقتصادية تسهم في نمو المشروعات وتمنحها الميزة التنافسية والصمود في وجو التحديات والمعوقات، من خلال سعيها لتكوين أصول دائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء الثروة الكبيرة في فترة قصيرة لا تتجاوز سنوات قصيرة، فالثروة الريادية يبننها رائد الأعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية من خلال المخاطرة العالية كثرمن يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل تحقيق الثروة، فريادة الأعمال مجازفة ولكن فرص الربح محسوبة فيها أكبر بكثير من فرص الخسارة لإعتمادها على الإبتكار والإبداع وتحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات وخدمات مربحة، فالإبداع والإبتكار يحققان لريادة الأعمال الميزة التنافسية المستدامة التي تجلب الثروة وفي الوقت نفسه تضيف أهمية نسبية على المشروع الريادي نتيجة الخدمات والمنتجات الجديدة غير المتوفرة في مكان آخر (الشميمري والمبيريك، 2011).

كما تسير ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي، فضلاً عن إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول، وعادةً ما يصاحب هذا التغيير نمو وزيادة الإنتاج مما يوفر قدر أكبر من الثروة يتم اقتسامها بين المشاركين في العملية الريادية، وهذا يستدعي توافر قدر من الابتكار والإبداع كأحد مرتكزات الريادة في تحقيق التميز (زيدان، 2007).

2.1.4 أبعاد ريادة الأعمال

اهتمّ الكثير من الكتّاب والمُفكرين بقياس ريادة الأعمال؛ عن طريق استخدام عدّة أبعاد ومن أهمّها:

- **المبادرة:** هي الحرص على إثراء بيئة الأعمال بالأفراد من المبادرين، ومساعدتهم على استثمار الفرص المتاحة؛ عن طريق الاعتماد على الموارد المتوفرة في المجتمع، ومن هنا يأتي التحدي الحقيقي

للوصول إلى رؤية متكاملة حول عمل الأفراد الحرّ، والسعي إلى التخطيط لمشروعات حديثة، وأدى ذلك إلى ظهور أهمية المبادرة في ريادة الأعمال؛ حيث يُعدّ تبني المبادرة من المؤثرات الفعالة للوصول إلى ريادة بالأفكار، ومن الممكن أن تُقدّم قيمة تنافسيّة للمنشأة.

- **تحمل المنشآت للمخاطر:** يتمّ ذلك عن طريق استخدام وسيلة واحدة لإدارتها، وتعتمد على التحالف مع المنشآت الأخرى؛ لأنّ هذه المنشآت تعتقد بأنّها تستطيع توفير القدرات التي تُكمل بعضها بعضاً، كما أن شركات الأعمال تسعى إلى الوصول لأدنى حدّ من المخاطرة، ولكن في حال كان سلوكها مُوجّهاً لمحاولة الهروب منها، فقد يؤدي ذلك إلى وصول شركات الأعمال لأكبر مخاطرة، أمّا المنشآت الرياديّة بشكلٍ عام فتمتلك قدرةً على القياس العقلانيّ للمخاطر؛ إذ يتمكن الرياديون من تقدير وفهم المخاطر بشكل مناسب (الكايد، 2007).

- **جذب الفرص:** هي المساهمة في بناء واكتشاف وتطوير الفرص، وتقييم القدرات المُستندة على وجود علاقة استراتيجيّة؛ من أجل الاستفادة منها عن طريق كافة الدوافع سواء أكانت استراتيجيّة أم لا؛ حيث يبدأ عمل المنشآت الرياديّة بتوفير الحاجات غير المشبعة، وجذب الفرص المُستحدثة من المنافسين، وتُشكّل الفرص موضوعات مهمة تُعدّ من الموارد ذات الأرباح الثابتة، فتظهر أهمية هذه الموارد ضمن احتياجات السوق غير المشبعة، ويُمثّل استغلالها بطريقة صحيحة تميّزاً لريادة الأعمال.

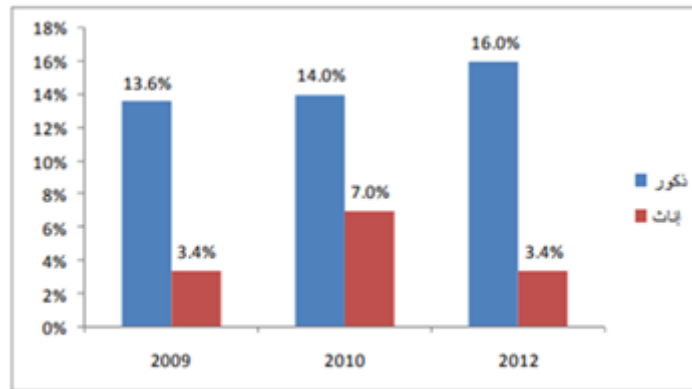
- **الإبداع:** هو من الظواهر ذات الجذور القديمة ولكن يُعدّ الاهتمام به حديثاً؛ حيث يسعى الإنسان بشكلٍ دائم إلى الإبداع في كافة المجالات، وتحتاج المنشآت مهما كانت طبيعة عملها إلى استخدام الإبداع؛ حيث تُعدّ أفضل المنشآت هي التي تطبق الإبداع، ويُعدّ أفضل المديرين هم الذين يحرصون على توفير المناخ المناسب؛ لمساعدة الموظفين على استخدام مهاراتهم الإبداعيّة بشكلٍ تام (الكايد، 2007).

2.1.5 ريادة الاعمال للنساء في فلسطين:

اضافة الى العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على النشاط الريادي بشكل عام، تتأثر ريادة النساء في فلسطين بعوامل اجتماعية وثقافية تحد من مبادرة المرأة في مجال ريادة الاعمال، ومن مشاركتها الفاعلة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ايضا. كما ان المجالات والانشطة الاقتصادية التي تناسب النساء من "وجهة النظر السائدة" ما زالت محدودة بالمقارنة مع تلك المتوفرة للذكور. فكما هو مبين في شكل 3-1، يتضح انه من بين كل مئة امرأة فلسطينية في العام 2012 هنالك نحو ثلاث

نساء رياديات أنشأن مشاريع جديدة، مقارنة مع 16 ريادياً من الذكور قاموا بإنشاء مشاريع جديدة من بين مئة رجل فلسطيني. ومن وجهة نظر أخرى، فقد انخفض معدل ريادة النساء بشكل حاد في العام 2012 مقارنة مع العام 2010، بينما شهد معدل الرياديين الذكور نموا مضطربا. وقد يعزى هذا الانخفاض الحاد في ريادة النساء في ذلك العام الذي شهد تباطؤا اقتصاديا، الى عدة اسباب منها توقف عدد من المشاريع النسائية بسبب فشلها، وانتقال الادارة والسيطرة في عدد من المشاريع الى الرجال بسبب فقدانه لوظيفته، او بسبب توسع المشاريع وعدم توفر الوقت الكافي للنساء على ادارتها بسبب مسؤولياتها المنزلية او لأسباب اجتماعية أخرى كالأسباب الواردة في دراسة ماس (قزاز ومرار، 2005) التي ذكرناها اعلاه. ومما يجدر ذكره ان اغلبية المشاريع النسائية (76%) كانت في مراحلها المبكرة، أي عبارة عن مشاريع ناشئة. ولا تزال في طور التأسيس، أي لم تدفع أي رواتب واجور لعاملها بعد. وفيما يتعلق بالمشاريع القائمة، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن مشاريع قائمة في فلسطين نحو 0.7% فقط من اجمالي النساء البالغات في العام 2012، مقارنة مع 5.2% للذكور أي (7.1%).

(لا يتقبل المجتمع الفلسطيني لغاية الان مشاركة المرأة كسائق او ميكانيكي، او نجار، سباك، كافة اعمال صيانة المنازل والتجهيزات، وفي معظم الاعمال التي تتطلب عمل يدوي. (عبدالله وحتاوي، 2014).

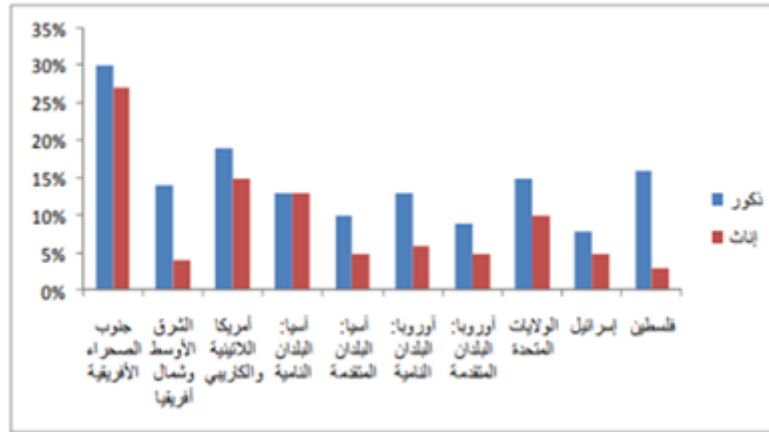


المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS) لسنوات 2009، 2010، 2012.

شكل (2.1): معدل النشاط الريادي (في المراحل المبكرة) لكل من الذكور والإناث للسنوات 2009، 2010، 2012

حازت فلسطين على الترتيب 58 من بين 67 دولة حول العالم من حيث معدل ريادة النساء في المراحل المبكرة في العام 2012. اما بالنسبة لمعدل ملكية النساء للمشاريع القائمة، فقد حازت فلسطين على ترتيب متأخر جداً (66 من بين 67 دولة) مشاركة في مرصد الريادة العالمي. ويتضح من شكل 2-3 وجود فروقات كبيرة بين التوجهات الريادية في اقاليم العالم المختلفة، حيث تعتبر منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاسوأ بين البلدان النامية في مؤشرات تطور الريادة، وهي الاكثر

تخلفا من حيث حجم الفجوة بين ريادة النساء مقارنة مع الذكور. حيث بلغت نسبة ريادة النساء الى ريادة الذكور نحو (4:1) في هذا الاقليم. ومن وجهة نظر اخرى تعتبر منطقة جنوب الصحراء الافريقية هي المنطقة الافضل رياديا لكل من الذكور والاناث، وتعتبر كذلك من افضل الاقاليم من حيث المساواة بين الذكور والاناث (عبدالله وحتاوي، 2014).



المصدر: مرصد الريادة العالمي، مسح السكان البالغين (APS)، 2012.

شكل (2.2): معدل النشاط الريادي (في المراحل المبكرة) في فلسطين حسب الجنس والأقاليم الجغرافية 2012

2.1.6 سمات وخصائص ريادة الاعمال للنساء في فلسطين:

يعرض هذا الجزء من الدراسة بعض سمات ريادة الاعمال للنساء في فلسطين. حيث يحتوي على توزيع الرياديات في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية، ونوع التجمع السكاني، والعمر، والمستوى التعليمي. كما يشتمل على تحليل الخصائص الاقتصادية للمشاريع والاعمال النسائية من حيث الدوافع الريادية وانواع النشاط الاقتصادي (عبدالله وحتاوي، 2014).

2.1.7 الدوافع الريادية:

يتضح ان الدافع الرئيسي لريادة الاعمال للنساء في فلسطين في العام 2012 هو الضرورة الاقتصادية، حيث يعتبر دافعاً بشكل كامل او بشكل جزئي لنحو 80% من مشاريع ريادة الاعمال النسائية. ويرجع ذلك بشكل اساسي الى الضرورة الاقتصادية التي تدفع النساء للبدء بمشاريع واعمال خاصة، وذلك نظراً لعدم توفر فرص مناسبة لعمل النساء مقارنة مع تلك المتوفرة للذكور في سوق عمل يعاني من البطالة المرتفعة. وتتنخفض الانشطة الريادية النسائية بدافع استغلال الفرص في العام 2012 (بشكل كامل او بشكل جزئي) الى نحو 40% من اجمالي الاعمال النسائية، وذلك بسبب قلة

الفرص الحقيقية التي توفرها السوق للنساء في الاراضي الفلسطينية، او بسبب عدم امتلاك المصادر والخبرات لاستغلال الفرص، او كلا الامرين معا. وتتوزع انواع الفرص التي تدفع النساء نحو انشاء مشاريعهن الخاصة بين مشاريع تحقق لهن استقلالية اكبر (58%) ومشاريع تحقق زيادة في الدخل (42%). ولكن في العام 2010، كان الوضع مختلفا كلياً، حيث كانت الفرصة مسئولة (بشكل كامل او بشكل جزئي) عن نحو 61% من المشاريع النسائية. ويمكن تفسير انخفاض المشاريع النسائية بدافع الفرصة الى عدم تحقيق الاهداف من هذه الفرص، التي تتمثل في تحقيق استقلالية اكبر او في زيادة الدخل. اذ تشير الاحصائيات في العام 2012 الى تخلي نحو 5.6% من النساء عن اعمالهن بسبب عدم ربحية المشروع بشكل رئيسي. اما المشاريع التي تقام بدافع الضرورة، فيعتبر المشروع ضرورة ملحة بحد ذاته لتغطية الاحتياجات الاساسية، بغض النظر عن مقدار وكمية انتاجه (عبدالله وحتاوي، 2014)

جدول رقم (2.1): توزيع النشاط الريادي حسب الجنس والدوافع الريادية للعاملين 2010 و 2012

الذكور		الإناث		الدوافع الريادية
2012	2010	2012	2010	
39%	35%	60%	39%	الضرورة
32%	33%	20%	32%	الفرصة
29%	32%	20%	29%	خليط ما بين الضرورة والفرصة

المصدر: مان، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

2.1.8 تقديرات تأثير زيادة الاعمال للنساء:

تبين بيانات مرصد الريادة العالمي مدى تأثير زيادة النساء على اقتصاديات الدول المشاركة في المسح. حيث بلغ عدد الرياديات في المراحل المبكرة في 67 دولة مشاركة في مسح العام 2012 نحو 126 مليون ريادية، وان 98 مليون منهن تملك وتدير مشاريع واعمال قائمة. وتبين ان 112 مليون ريادية تقوم بتشغيل عامل واحد على الاقل، و12 مليون ريادية تتوقع توسع اعمالها وتشغيل 6 عمال على الاقل خلال السنوات الخمس القادمة (Kelly et. al. 2013).

وفي فلسطين، بين المسح ان عدد النساء اللواتي يمتلكن مشاريع واعمال قائمة بلغ نحو 7 آلاف امرأة، اضافة الى نحو 35 ألف ريادية يمتلكن مشاريع في مراحل مبكرة، ولكن اغلب هذه المشاريع (76%) هي مشاريع ناشئة (Nascent)؛ أي لا تدفع أي دخل او اجور للمالكات او للعاملين فيها، حيث

احتمالية الفشل أو التوقف عن العمل في هذه المشاريع ما تزال قائمة ومرتفعة مقارنة مع المشاريع القائمة (Established). ومن ناحية توليد وظائف جديدة، تبين ان نحو 9.5 ألف ريادية يشغلن عامل واحد على الأقل. وبحسبة بسيطة كما هو موضح في جدول 3-5، يتبين ان ريادة الاعمال للنساء في فلسطين (المشاريع الحديثة والقائمة) توفر فرص عمل لنحو 48 ألف شخص بمن فيهم الرياديات، وهو ما يشكل نحو 5.6% من اجمالي العاملين في فلسطين. ومن المتوقع ان يزداد عدد الوظائف الجديدة في حال نجاح المشاريع الناشئة وقيامها بتشغيل المزيد من العاملين.

تعكس هذه الارقام درجة اهمية ريادة النساء على الاقتصاد، وخصوصا من حيث توليد وظائف جديدة، الامر الذي يستحق المزيد من الاهتمام لدى صانعي السياسات، وكافة المهتمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بذل المزيد من الجهود لتوسيع ريادة الاعمال للنساء، وتقليل احتمالات فشل مشاريعهن، كأحد الاهداف الممكنة التحقيق ضمن استراتيجية التنمية، واستراتيجيات التشغيل ومكافحة الفقر بشكل خاص.

جدول رقم (2.2): تقديرات تأثير ريادة النساء في فلسطين 2012

المؤشر	المشاريع الناشئة	المشاريع الحديثة	المشاريع القائمة
معدل النشاط الريادي للنساء (%)	2.6	0.8	0.7
عدد الرياديات	27,011	8,311	7,272
نسبة الرياديات التي تقوم بتشغيل موظفين (%)	-	71.8	48.8
عدد الرياديات التي تقوم بتشغيل موظفين	-	5,963	3,547
معدل عدد الموظفين (باستثناء المالكين)	-	2.5	5.0
مجموع عدد الموظفين (باستثناء المالكين)	-	14,908	17,735
إجمالي العاملين (الموظفين + الرياديات)	27,011	23,219	25,007
إجمالي فرص العمل المفقودة ¹⁰	(4,869)	-	-
صافي العمالة الناتجة عن ريادة النساء	22,142	23,219	25,007

2.1.9 دور الريادة في التنمية:

لم يعط دور الريادي في التنمية والتطوير الاهتمام اللازم على الرغم من قدم مفهوم الريادة (القرن السادس عشر)، حيث تجاهلت نظرية الموقع الصناعي (Alfred Weber) عام 1909 دور الانسان الاقتصادي تماماً، وارتبط اختبار الموقع الصناعي ببعض المعايير مثل كلفة النقل واجور الايدي العاملة وفورات عامل التجمع Agglomeration economics، وساد المنهج المعياري Normative

Approach الذي يخلص الى ان بعض المعايير هي التي تحدد البعد الاقتصادي، ويفهم من ذلك ان دور الانسان الاقتصادي كان مغيباً. واعتبر الاقتصاديون متجانسون وعززت فكرة الانسان الاقتصادي المتجانس (Robinson. Homo economicus 1998 :372).

جاءت افكار شوميتير في مطلع الثلاثينات لتلغي فكرة الانسان الاقتصادي المتجانس، وتركز على دور الريادي في عملية الابتكار والتجديد Innovation التي تكون قادرة (اذا ما تم تطبيقها في الاقتصاد) في احداث التنمية. فالإنسان الذي يقوم باستيعاب الابتكارات وادخالها في نظامه الاقتصادي هو محرك التنمية وهو الريادي في حد ذاته (الآغا، 2008).

يمكن تلخيص دور الريادة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بما يلي:

1. رفع مستوى الانتاجية.
2. خلق فرص عمل جديدة.
3. المساهمة في تنويع الانتاج نظراً لتباين مجالات ابداع الرياديين.
4. زيادة القدرة على المنافسة وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير اساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية.
5. نقل التكنولوجيا.
6. التجديد واعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية.
7. ايجاد اسواق جديدة.

إن هذه الادوار الهامة التي يقوم بها الريادي غالباً ما تكون ذات تكاليف محدودة لانها ناجمة عن عرق وسهر وجهد الرياديين. والاهم من ذلك ان الريادي الذي يفهم محيطه ومجتمعه يساعد دائماً في نقل التكنولوجيا وعمليات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات مجتمعه. وهذا ما لا يستطيع الخبراء "المستوردون" القيام به. كما ان دور الريادي ليس متماثلاً او متشابهاً في جميع الدول والمجتمعات. فالابتكار والتجديد مثلاً هو دور يقوم به الرياديون في المجتمعات المتطورة او في مجتمعات الخدمات (مجتمعات ما بعد الصناعة). اما في المجتمعات النامية وتلك التي تعيش بداية التصنيع فإن دور الابتكار محدوداً، اما الريادة فإنها تقوم بدور تقليدي لا أكثر (الآغا، 2008).

2.2 المبحث الثاني: الاقتصاد الفلسطيني

في هذا الفصل سنتناول واقع الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل، توضيح حجم القوى العاملة، وتباين نسب المشاركة في سوق العمل بين الذكور والاناث والبطالة.

2.2.1 سوق العمل:

بداية لا بد من الإشارة إلى أن سوق العمل الفلسطيني، وعلى خلاف الواقع في البلدان الأخرى، يخضع لقيود الاحتلال الإسرائيلي في التأثير على توزيع النشاطات الاقتصادية باتجاه القطاعات الأقل إنتاجية، والسيطرة على المصادر الاقتصادية في مناطق "ج" ومنع الاستثمار، فيها وعزل القدس اقتصادياً عن الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة . هذا إضافة إلى ارتباط مستوى التشغيل بالطلب في سوق العمل الإسرائيلي (الفلاح، 2016).

كما يشهد سوق العمل الفلسطيني حالة من التشتت والتشردم ويخضع لظروف غير متشابهة لا من الناحية السياسية او القانونية، واستمرت مؤثراته التي تعد اساسا للأداء الاقتصادي بنفس الوتيرة خلال الاعوام السابقة. وحدّ تباطؤ نمو الاقتصاد الفلسطيني من قدرته على التشغيل وتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتدفقة سنوياً لسوق العمل، ولم تؤد برامج التشغيل ومحاولات الحكومة تعزيز السياسات الى زيادة فرص التشغيل، واستمرت قدرة الاقتصاد التشغيلية المتدنية في مجمل الاراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة. ولم يرافق الارتفاع الطبيعي في عدد المنضمين لسوق العمل ارتفاع في عدد فرص العمل المستحدثة، مما ادى الى ارتفاع نسب البطالة والتي بلغت خلال العام 2016 ما نسبته 26,9% في مجمل الاراضي الفلسطينية بواقع 18,2% في الضفة الغربية و 41,7% في قطاع غزة (أشنية، 2017)

وتنذر المؤشرات الصادرة حول اداء سوق العمل بكارثة اقتصادية واجتماعية تستدعي المعالجة الجدية، حيث اظهرت المؤشرات تراجعاً ملحوظاً في القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وأكدت ان البطالة ظاهرة طويلة الامد تعود بالأساس لغياب سياسات حكومية واضحة لسوق العمل، وتؤكد عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب كامل القوى العاملة ضمن الظروف الراهنة والمنظورة، حتى في حال حدوث انفراج في الازمات السياسية الحالية. حيث لم يرافق الزيادة الطبيعية في القوى المشاركة (السكان

النشيطين اقتصادياً)، أي تطور ملحوظ في نسبة العاملين في سوق العمل المحلية، ما أدى إلى انضمام الآلاف إلى ركب القوى المتعطلة (اشتية، 2017).

كما أن الوضع الاقتصادي العام والاجتهادات بشأن السياسة الاقتصادية على المدى البعيد أنتجت ثلاث مسائل مهمة بشأن علاقة المرأة الفلسطينية بالاقتصاد عموماً وفي سوق العمل على وجه التحديد. الأولى أن عدم انسجام السياسة الاقتصادية على المدى البعيد لم يفتح المجال إلى بناء تراكم في مجال إقحام المرأة في سوق العمل والاقتصاد الفلسطيني، والثانية أن حجم الضغوطات على سوق العمل جعلت موضوع إشراك المرأة ليس على سلم الأولويات من الناحية العملية، والثالثة عدم نضوج عملية إدماج قضايا المرأة في الاقتصاد بحيث تصبح أحد المكونات الطبيعية التي تتأثر سلباً وإيجاباً بظروف سوق العمل والعوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل (شبانة والصالح، 2008).

2.2.2 حجم القوى العاملة:

بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة، بحسب نتائج مسح القوى العاملة عام 2014 حوالي مليون ومئتين وخمسة وخمسين ألف فرد، ويمثلون 45.8% من مجموع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر. وقد أشارت نتائج المسح إلى وجود تفاوت بسيط في نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت 46.6% في الضفة الغربية، مقابل 44.4% في قطاع غزة. وتتشابه هذه النسبة مع نظيراتها في دول حوض المتوسط وشمال أفريقيا، لتبلغ، مثلاً، 49% في مصر و 42% في الأردن، و 48% في لبنان، و 49% في تركيا. أما عند المقارنة بالدول المتقدمة فيتبين وجود فجوة كبيرة، حيث بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 71.2% (الفلاح، 2016).

وعلى صعيد آخر، تشير الإحصائيات إلى أن أعلى نسبة مشاركة للقوى العاملة في عام 2018 سجلت للفئة العمرية 25-34 سنة، حيث بلغت 63.6% بواقع 91.0% للذكور و 35.3% للإناث، يليها الفئة العمرية 35-44 سنة والتي بلغت 59.7% بواقع 92.0% للذكور و 26.9% للإناث، وبلغت مشاركة النساء في القوى العاملة للفئة العمرية 15-24 سنة 33.2% بواقع 53.1% للذكور و 12.4% للإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

2.2.3 المشاركة في سوق العمل:

ويلاحظ المنتبغ لمشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني وتغيراتها السنوية أنها غير متناسبة مع التغيرات الاقتصادية، بمعنى أن مشاركة المرأة لا تزيد بشكل متناسب مع توسع الاقتصاد ولا تنقص بشكل متناسب مع الانكماش الاقتصادي، على العكس من مشاركة الرجال التي تتغير بشكل متناسب إلى حد بعيد مع التغير في الناتج المحلي الإجمالي. الشكل التالي يعرض التغير السنوي في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لكل من الرجال والنساء والمعدل السنوي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي في الأراضي الفلسطينية، ومن الواضح أنه لا يوجد نسق واضح بين معدل تغير مشاركة النساء ومعدل التغير في الأداء الاقتصادي (شبانة والصالح، 2008).

لم تشهد نسب المشاركة في سوق العمل خلال عام 2016 أي تغيير جوهري فيما يخص مشاركة الذكور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرت في حدود مستوياتها السابقة عند حوالي 73% و 69% على التوالي، ولم تتعدى نسبة المشاركة بين الاناث في الضفة الغربية أكثر من 17%. ويعزى عدم الزيادة لخروج قوة بشرية من سوق العمل، حيث انخفض عدد النساء المشاركات في القوى العاملة فبدلاً من زيادة تتناسب والزيادة السكانية الا انها انخفضت، ما يشير الى احباط العديد منهن من ايجاد فرص عمل. في حين ارتفعت نسبة المشاركة بين الاناث في قطاع غزة حيث بلغت 22%، ويعزى ذلك الى الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه قطاع غزة والحاجة للعمل، بالرغم من ندرة فرص العمل في قطاع غزة، وبشكل اكبر مما هي عليه بالضفة الغربية (اشتية، 2017).

2.3 المبحث الثالث: التمكين الاقتصادي

في هذا المبحث نستعرض مفهوم التمكين وأهميته، مفهوم تمكين المرأة، مجالات تمكين المرأة، والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتمكين المرأة وتفعيل دورها.

2.3.1 مفهوم التمكين:

ان مفهوم التمكين هو جزء من تغير شامل سيكون ماثلاً كحقيقة واقعية في صناعة هذه الايام.. فقد ظهر هذا المفهوم في الحقبة الاخيرة من القرن العشرين بوصفه مفتاحاً اساسياً يؤثر صفة ممارسة ديمقراطية وشعبية في المنظمات تتجسد من خلال تطبيق منطق الادارة الذاتية للعمال على شكل فريق عمل، اذ اشار Invancevich et al, 1997:219. الى التمكين بأنه العملية التي تساعد بها المدراء الآخرين لاكتساب واستخدام القوة التي يحتاجونها لاتخاذ القرار الذي له تأثير عليهم وعلى العمل، وبذلك فإن (Invancevich)، وزملاءه يحددون مسؤولية العاملين في وضع ايديهم في الانتاج او النشاطات الخدمية ومنح هؤلاء العاملين صلاحية اتخاذ القرارات والافعال دون موافقات مسبقة كما اشاروا في مقالهم ان مشغل الماكنة يمكن ان يوقف عملية انتاج هذه الماكنة في حالة حدوث عطل او ظهور عيوب في الانتاج دون اخذ موافقة المشرف على العمل، كما اشار (Seavebs, 1993) الى ان مفهوم التمكين هو الشيء الاكثر اهمية في ادارة الجودة الشاملة (TQM) اذ انه يعني اشياء عديدة تمكن العاملين من صنع التغيرات الضرورية بالمنظمة (كما ورد في الدوري وصالح، 2009).

ولا يختلف (Hellviegel et al., 2001) مع مفهوم التمكين الذي اشرنا اليه سلفاً اذ يصفه بأنه العملية التي يتم بموجبها اعطاء او منح العاملين السلطة، المهارات، الحرية ... للقيام بوظائفهم. كما انه يتفق مع (Schermerhorn et al., 1997) في مفهوم التمكين بأنه العملية التي يقوم المديرين من خلالها بمساعدة العاملين على اكتساب المهارات والسلطة التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم وفي عملهم (الدوري وصالح، 2009).

وينطلق (Daft, 1992:502) في تعريفه للتمكين منطلقاً من القوة بوصفها اداة الربط بين الرئيس والمرؤوس في تنفيذ المهام في المنظمات المتحركة فيرى ان التمكين هو محاولة نشر ومشاركة القوة في كل مكان من المنظمة ولعلنا عندما نستعرض مفهوم التمكين من وجه نظر من كتبوا به لحد الان فأنا نركن الى ما جاء به (Hellriegel et al., 1994:508) اذ ان الباحث احاط مفهوم التمكين

بنوع من الشمول فهو رأى ان نماذج السلوك التي جرى تطويرها في التسعينات فقد افرزت نموذج التمكين بوصفه نموذجاً جديداً لعكس مشاركة المسؤول في التأثير والسيطرة على التابعين له واثناء اداء ذلك فان المسؤول يقوم باشتراك الموظفين (فرديا او ضمن فريق) في تقرير كيفية تحقيق اهداف المنظمة اذ يمنحهم القدرة على ادراك المعاني والمنافسة والتقرير الشخصي وهذا يولد فهم وادراك العمل بشكل واضح، فادراك المنافسة يمنح العاملين الثقة بامتلاكهم ما هم بحاجة اليه وان التقرير الذاتي يشعر العاملين بالقدرة على السيطرة على انشطتهم الخاصة والقدرة على الاستجابة واحداث الاثر المباشر كما ان ادراك هذا الاثر يجعل العامل يرى نتائج عمله، وبذلك فان التمكين بهذا الوصف يساعد في اشباع الحاجات الاساسية وانجازها والشعور بالانتماء اليها والثقة بالنفس وهذا يؤدي الى شعور العاملين بقناعة ورضا اكبر في اداء اعمالهم ويجنبهم الاحباط والتوتر النفسي. (الدوري وصالح، 2009)

2.3.2 أهمية التمكين والاسباب التي تدعو الى دراسته:

يعد التمكين جزءاً مشهوداً من التغير في عالم الصناعة اليوم فهو يؤدي الى تهذيب كادر المنظمة الذين يشاركون في مهامهم اليومية باقل عدد من المدراء كما يعد التمكين عامل مهم ومفتاح اساسي لتنمية عامل الابداع داخل المنظمة، فالمنظمات التي تعمل على تمكين العاملين لصنع قراراتهم بأنفسهم هي تعرف ان العاملين يريدون الاستفادة من العمل، وذلك من خلال تمييز العمل الجيد وفرصة العمل مع الآخرين الذين يحترمونهم، وهي وثقة كذلك بكون التمكين هو فرصة لتطوير مهارات العاملين. اذ رأى (Ivancevich, 1995:582) ان العاملين لا يريدون فقط اشباع حاجاتهم بمجرد ان يكون لهم وظائف بل ان حاجتهم تمتد الى ما بعد ذلك بكثير (الدوري وصالح، 2009).

والتمكين هو اكثر من كلمة او تعريف فهو يعد طريقة جديدة لتغيير المنظمات باتجاه مستقبل اكثر منافسة واكثر تعقيداً من أي وقت مضى كما انه يجعل المنظمات غاية في المرونة والقدرة على التعلم والتكيف بغية اللحاق بالمنافسة وتلبية طلبات الزبائن والمحافظة على حصتها السوقية وتوسيعها. اذ يشير (Daft, 1992:502) الى ان العمل في بيئة تتميز بمنافسة عالية مكثفة وتكنولوجيا جديدة يعتقد عدد من المدراء البارزين بأن التخلي عن السلطة المركزية سوف يعزز السرعة والمرونة. يكتسب التمكين بنفس الوقت اهميته من خلال كونه يشعر العاملين بالمسؤولية وحس عال بالملكية ورضا عن الانجاز كما انه يمنح العاملين سلطة واسعة في تنفيذ مهامهم ويزيد الصلة بينهم اذ ان منطق العمل باستراتيجية التمكين يستوجب العمل لمنطق الفريق وان ادراك هذه الامور شيء مهم بالنسبة للمنظمة (Torney, 1993:30) (الدوري وصالح، 2009).

2.3.3 تمكين المرأة:

يمكن تعريف مصطلح تمكين المرأة بأنه إعطاء مزيد من القوة للمرأة، والمقصود بالقوة هنا المستوى العالي من التحكم بحيث تتمكن المرأة من التعريف والابتكار والتعبير عن رأيها، وقدرتها على تحديد الاختيارات الاجتماعية والمشاركة في كل المستويات، والتأثير في قرارات المجتمع، بحيث تكون مشاركتها ذات قيمة ونفع، كما أن تمكين المرأة يمثل العملية التي يتم من خلالها إعداد المرأة لتصبح فرداً واعياً ومدرکاً لما يدور حولها، وإبراز علامات القوة في حياتها، مما يُكسبها الثقة بالنفس، وبمكّنها من مواجهة جميع أشكال عدم المساواة بينها وبين الرجل. ويعتبر مفهوم التمكين الذي ظهر في نهاية القرن العشرين من أكثر المفاهيم التي تعترف بالمرأة كعنصر هام وفاعل في التنمية، ويسعى بدوره إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضد المرأة مستخدماً آليات محددة تمكنها من الاعتماد على ذاتها. وعلى الرغم من كثرة مجالات تطبيق مفهوم التمكين، إلا أن هذا المفهوم يشترك مع مفهوم القوة من حيث المصادر وأنماط توزيع تلك المصادر؛ فربط التمكين مع القوة يُساعد على إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية والعمل لصالح الفئات المهمشة والمحرومة والبعيدة عن مصادر القوة في المجتمع، وبذلك نجد أن قوة المرأة تتحقق من خلال تمكينها من فرصها وظروفها ومنحها حرية الاختيار، وتمكينها من الاعتماد على نفسها (مجلة أوراق الثقافية، 2019).

وقد ارتبط مفهوم تمكين المرأة منذ نشأته بمجالات التنمية، حيث مر هذا المصطلح بثلاث مقاربات، وهي:

- إدماج المرأة في التنمية (IFD): فقد دعى مفهوم تمكين المرأة منذ نشأته عام 1973م إلى إشراك المرأة في قطاعات العمل المختلفة، وتمكينها من إدارة المناصب العليا وذات القرارات المؤثرة، بالإضافة إلى مجموعة من التغييرات القانونية والإدارية؛ بهدف منح المرأة اندماجاً أفضل في المجالات الاقتصادية .
- المرأة والتنمية (FED): فنظراً لعدم وجود قاعدة للمساواة في المقاربة السابقة، فقد جاءت مقاربة المرأة والتنمية التي تنتظر إلى تمكين المرأة من خلال تطوير تكنولوجيا من شأنها تقليل العبء عن الأسرة، حيث يُساهم ذلك في منح المرأة وقتاً كافياً للانخراط في العمل الإنتاجي، إلا أن هذه المقاربة أدت إلى ظهور صراع الدول؛ بسبب الأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة في الوقت نفسه مع عدم قدرتها على الانتفاع من عملها نتيجة وجود العادات والتقاليد التي تميز بين المرأة والرجل، فتعرضت المرأة نتيجة لذلك إلى أعباء إضافية دون أي مردود أو انتفاع (مجلة أوراق الثقافية، 2019).

- النوع والتنمية (GED): جاءت هذه المقاربة نظراً لإهمال المقاربة لدور المرأة الاقتصادي والتركيز فقط على دورها التقليدي، في حين تؤكد مقاربة النوع والتنمية على مفهوم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى تحقيق تمكين المرأة دون النظر إلى المستوى المالي، وإنما تحقيق التمكين السياسي باعتبار المرأة عاملاً هاماً في التغيير (مجلة أوراق الثقافية، 2019).

2.3.4 مجالات تمكين المرأة:

تتعدد مجالات تمكين المرأة تبعاً للمركز الذي تمثله، وأهم هذه المجالات هي:

- التمكين الاقتصادي: وهو الذي يختص بضمان وصول المرأة على قدر المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية. حيث أنتجت الحركة النسوية في السبعينات مصطلحاً جديداً صاغته ديانا بيرس وهو تأنيث الفقر (Feminization of Poverty)، ويقصد به ارتفاع معدلات الفقر عند النساء بسبب انشغالهن بأعمال لا أجرة عليها كالأومومة ورعاية الأسرة، في حين ينشغل الرجال بأعمال مأجورة مما أدى إلى تمركز المال في أيدي الرجال مقابل افتقار النساء، وهذه الظاهرة وليدة الأسرة التي يعمل ربها وتتصرف زوجته لأعمال البيت، فكان لا بد - والحال هذه - من الدعوة إلى التساوي المطلق وإلغاء القوامة سعياً لتمكين المرأة اقتصادياً (الرفاعي، 2017).
- التمكين السياسي: وهو الذي يختص بتمثيل المرأة في المجال السياسي. تمكين سياسي داعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب مباشرة في تغيير القوانين بدفع المرأة إلى المشاركة السياسية على نطاق واسع وتخليصها من فكرة دورها التقليدي (زوجة، أم) لكونه عائقاً أساسياً في ممارستها السياسية.
- التمكين القانوني: وهو الذي ينظر في مستوى خدمة القوانين لقضايا المرأة والأفراد، وضمان منحهم حقوقهم.
- التمكين الإداري: وهو الذي يُعنى بحال الموظف في المؤسسة.
- التمكين الاجتماعي: تبنت النزعة الأنثوية (النسوية) مبدأ الصراع بين الجنسين -الإناث والذكور-؛ ويترجم د. عبد الوهاب المسيري النسوية (feminism) بـ «التمركز حول الأنثى»، وهو يذهب في كتابه «قضية المرأة بين التحرر والتمركز حول الأنثى» إلى أنه يجب التفريق بينهما؛ فبينما تحاول حركات تحرير المرأة، انطلاقاً من مفهوم الأسرة، أن تحسّن وضع المرأة داخل المجتمع، تحاول حركات التمركز حول الأنثى -انطلاقاً من مفهوم الفرد المطلق- أن تفصلها عنه (الرفاعي، 2017).

2.3.5 المواثيق الدولية وتمكين المرأة:

تعددت المواثيق والقرارات الدولية التي تدعو إلى إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومنها القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تخص المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت هذه المواثيق والاتفاقيات على تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والقانونية، والصحية، بالإضافة إلى عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتفعيل دورها في المجتمع، ومن هذه المؤتمرات مؤتمر المكسيك عام 1975م، ومؤتمر كوبن هاجن 1980م، ومؤتمر نيروبي عام 1985م، ومؤتمر بكين عام 1995م، ومؤتمر إسطنبول عام 1996م (جعفري، 2012).

- وأهم الاتفاقيات التي تهدف إلى القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة هي الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م، وأهم نصوصها ما يأتي:
- تشجب الدول الموقعة على الاتفاقية لكافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتوافق على أن تلتزم بكافة الوسائل المناسبة ودون إبطاء على سياسة إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتتعهد بالآتي:
 - تمثيل مبدأ المساواة مع الرجل في التشريعات، وتحقيق هذا المبدأ قانونياً.
 - وضع القوانين الصارمة وتنفيذ العقوبات إن لزم؛ بهدف وقف جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
 - إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة بالتساوي مع الرجل، وضمان حماية حقوق المرأة من أي عمل تمييزي من خلال المحاكم الوطنية والمؤسسات العامة المتخصصة.
 - ضمان عدم إجراء أي عمل تمييزي ضد المرأة من قبل المحاكم أو المؤسسات العامة.
 - إلغاء قانون العقوبات (الوطنية) التي تشكل تمييزاً ضد المرأة (مجلة أوراق الثقافية، 2019).

وعلى الصعيد الفلسطيني عند المناقشة أو البحث في قضايا المرأة العاملة، تجدك أمام العديد من العناوين الكبرى التي يحتاج كل منها لدراسة منفصلة، لكن من العيب تجنب العديد من القضايا المرتبطة أو ذات الصلة بالقوى العاملة النسائية... أو التي تشل مدخلاً وإطاراً لفهم المسألة بشمولية. خاصة بعد أن اضحى موضوع العمل حقاً وضرورة للإنسان، وما عاد بالإمكان العيش بدون عمل اجتماعي منتج، ليس فقط لأسباب تلبية الحاجة الاقتصادية ولمواجهة صعوبات الحياة المعاصرة، وتواتر الاحتياجات الأساسية للإنسان وارتفاع تكلفتها، بل ولأن العمل نشاط نافع بفضل العامل مواد الطبيعة لتلبية حاجاته، وفي سياق العمل تتفق الطاقة البدنية والعصبية والذهنية من أجل إيجاد المنتج الضروري.. وأكثر من ذلك فالعمل يترك أثره على الثقافة المادية والروحية ويطور القابليات البدنية والعقلية ويعمق الخبرات الانسانية (قطامش، 2001).

إن العمل اضحى من الحاجات الاساسية الحياتية الاولى للإنسان و أحد اه القيم الاجتماعية، لذا تعتبر البطالة مرض العصر لما تستولده من ازمت نفسية واقتصادية واجتماعية، وهذا ما يفسر الاهتمام الواسع بالعمل كحق من قبل منظمة العمل الدولية والمنظمات الاقليمية والدولية واعتباره مكونا من مكونات حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية. لذا ما عاد بالإمكان مناقشة قضايا البطالة، العمل، الفقر، العمل غير المنظم، التنمية دون المرأة، وفي الواقع الفلسطيني المشكلة ليست في الاطار المفاهيمي النظري والقيمي للعمل، بل تتعدى ذلك الى كيفية توفير العمل أولاً والحرية المبنية على الوعي بحق اختيار العمل للجميع بدون تمييز على اساس الجنس، وربط ذلك بالمرحلة التاريخية وحالة التناقض والتشابك بين مهام النضال القومي والاجتماعي والحقوقى (قطامش، 2001).

وبشكل منطقي العمل (العامل الاقتصادي) يفضي لمناقشة البنية، وعمل المرأة وعلاقتها بالآخر (الرجل) ارتباطا بالحرية والمساواة وحق الاختيار، ومكانتها القانونية والاجتماعية ودورها السياسي. كون الشرط الاقتصادي ضروريا في التحليل الاخير وعاملاً حاسماً في تحرر المرأة- الانسان. وهذا الشرط ليس مجرد بالمطلق، بل مرتبط بجملة عوامل متداخلة ومتشابكة لدرجة يصعب فكها ومعالجتها بانفراد (قطامش، 2001).

2.3.6 خصائص وضعية العمالة النسائية:

رغم تزايد عدد الاناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، كنتيجة عملية لزيادة كلفة المعيشة وارتفاع نسبة الاعالة، ونمو الوعي لضرورة العمل كمدخل لحل الازمت الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية، فالكثير من النساء العاملات بدون اجر وفي القطاع غير الرسمي انتقلن للعمل بأجر نتيجة لحالة الافقار المستمر في المجتمع الفلسطيني (قطامش، 2001).

وتشير الإحصاءات والدراسات التي تبحث في واقع المرأة الفلسطينية إلى التمييز السلبي والمنتشر في كافة مجالات الحياة الذي تتعرض له المرأة. وهذا التمييز يتعارض مع القوانين المحلية والمواثيق الدولية ويشير إلى غياب الجهد الفعلي والواقعي في اتجاه التنمية الحقيقية والمستدامة. فإن التنمية الحقيقية التي تعود بالفائدة للمجتمع بأسره ال تكتمل دون العمل على المساواة ومشاركة المرأة الحقيقية في عملية التنمية (وزارة شؤون المرأة، 2013).

وقد اشارت نتائج الإحصائيات بأن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل منخفضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث بلغت 19.4 % للعام 2014 ويتمركز عمل النساء بشكل رئيسي في قطاعي الخدمات والزراعة (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2014).

ويعود انخفاض تشغيل النساء في القطاعات الإنتاجية للعديد من العوامل، أهمها، غزو السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية، وتأثيرها السلبي عليه، وتداعيات النظام الأبوي والذي انعكس على واقع مشاركة النساء الاقتصادية وحد من وصولها لفرص العمل، والتي بالنتيجة ترفع من فرص تشغيل النساء في مجال العمل غير الرسمي، وبالتالي يبقى الملاذ أمام النساء هو الانخراط في أعمال تعتبر تقليدية للنساء، كما وتواجه النساء تحديات كبيرة منها: صعوبة الوصول للتمويل وملكية الأرض والتوارث والتي تكون في العادة مزايا ذكورية (الصيرفي وسمارة، 2016).

ومع هذا، فقد بدأت النسب العامة لمشاركة النساء في ارتفاع ثابت، وخصوصاً في قطاعي الزراعة والخدمات، واصبح وجود نساء فاعلات اقتصادياً ببساطة ضرورة للكثير من العائلات. وبالرغم من ذلك تجدر الإشارة الى ان النساء لا زلن يواجهن العديد من المحددات في المجتمع الفلسطيني، والتي تعيق بقوة التمكين الاقتصادي والمشاركة. وفيما يلي تلخيص لأهم التحديات كما أكد عليها اصدار حديث للبنك الدولي:

- مستوى مشاركة منخفض نسبياً في قوة العمل
- مشاركة متفرقة مع محدودية الفرص
- التركيز الرئيسي على قطاعي الزراعة والخدمات
- فروقات كبيرة في مستوى التعليم، حيث اعداد كبيرة اما حصلت على تعليم عالٍ او انها بدون تعليم، وعدد قليل في الوسط.
- تمييز متواصل في الاجور، فغالبا ما يترافق تشغيل النساء بأجور منخفضة وانعدام الحماية (التأمين).
- نسبة عالية من البطالة بين النساء الاصغر سناً.
- فترة زمنية اطول في البطالة بالنسبة للنساء (مقارنة بالرجال).
- النساء ذوات المستويات الاقل من التعليم يملن الى الالتحاق بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي، وخصوصاً النساء متوسطات الاعمار.
- النساء في القطاع غير الرسمي يكن عادة مستضعفات وغير مؤمنات (كعاملات).
- العديد من النشاطات الاقتصادية غير الرسمية تستفيد من برامج القروض الصغيرة جداً (اصالة، 2010).

2.3.6 مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة

المؤشر الاول: الملكية (الأصول)

يراد من هذا المؤشر قياس مستوى ملكية المرأة وحرية وصولها الى الأصول المادية، بما فيها السيارات والمنازل. وتعتبر الملكية مفهوما أساسيا في التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تخول النساء لحيازة وللتحكم في الأصول، اذ عادة ما تشكل رأس مال مهم للدخل والاستثمار. ويمكن الافتراض أنه كلما ازداد منح النساء حرية الوصول الى، وفرص الحصول على، الملكية، من خلال بيئة ممكنة من قانون جزائي وقانون إرث، وكذلك كلما ازدادت قدرتهن على التحكم بدخلهن بشكل مستقل عن العائلة والزوج، كلما زادت احتمالية امتلاك المرأة لأصول مادية، مستقلة عن العائلة والزوج، الامر الذي يزيد احتمالية انخراط النساء في نشاط اقتصادي ان رغبن بذلك (اصالة، 2010).

المؤشر الثاني: الموارد المالية

يتناول هذا القسم الجوانب المالية المتصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. بشكل عام، يمكن القول ان النساء يكن اكثر تمكناً اقتصادياً اذا توفر لهن وصول كافٍ للموارد المالية، مثل المنح والقروض، التي تدعم مشاركتهن الاقتصادية والنمو الاقتصادي لديهن. وأصبحت الخدمات المالية، بما فيها المنح والقروض، مهمة في جهود التنمية الشاملة في فلسطين، واعداد متزايدة من المانحين حولوا اهتمامهم الى تقديم هكذا خدمات لاعتقادهم بأن هذه الخدمات لن تؤدي فقط الى تنمية اكثر استدامة، وانما ايضا ستسمح بزيادة ملكية الجهود والاولويات بالنسبة للفلسطينيين. واصبح نظام التمويل متناهي الصغر المحرك الرئيسي في تقديم الخدمات المالية في السنوات الاخيرة، وبمرور السنين تزايد عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتي تزود بشكل اساسي التجمعات السكانية المهمشة بالقروض، مع بعض التركيز على النساء مما يمكنهن من البدء بمشاريع صغيرة جديدة او توسيع عمليات المشاريع القائمة لديهن. بالإضافة لذلك، تظهر دراسة مسحية حديثة للسوق اجرته مؤسسة "بلانيت فايننس" (PlaNet Finanice) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ان هناك حاجة كبيرة في فلسطين للإقراض متناهي الصغر على وجه الخصوص، بعدد زبائن محتملين يقدر بـ 190,000، ومساهمة في السوق بمبلغ يقدر بـ 280 مليون دولار.

التمويل متناهي الصغر (الذي يركز على النساء بشكل خاص) لا يسهم فقط في النمو الاقتصادي الاجمالي، بل ايضا في التخفيف من الفقر، تطوير قدرات النساء، تمكين النساء، وفي إحداث تغييرات في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية بين الرجال والنساء وفي وضع كل من الرجل والمرأة في

فلسطين في الوقت الحاضر. ازدادت امكانية وصول المرأة للتمويل، خصوصاً التمويل متناهي الصغر، باضطراد طوال العقد الاخير، وبصورة خاصة بعد انشاء مؤسستي "أصالة" و"فاتن" المكرستين لتقديم خدمات مالية للنساء في المناطق الفلسطينية، ومع ذلك ينبغي اخذ المحددات التالية بعين الاعتبار: الوصول الى التمويل، البيئة التنظيمية والقانونية، المواقف الثقافية (اصالة، 2010).

المؤشر الثالث: التعليم

يفحص مؤشر التعليم البيئة التعليمية السائدة في فلسطين، وهو لا يستكشف فقط معدلات الالتحاق والتخرج في مختلف المراحل التعليمية، ولكن يتحرى ايضا المعوقات الموجودة والمحددات البنوية والتي تمنع او تقيد حصول النساء الفلسطينيات على الدرجات العلمية. وتجدر الملاحظة الى ان هذا المؤشر يرتبط مباشرة بعلاقات متبادلة مع مؤشرات اخرى مثل حرية الحركة، استخدام الوقت، والبيئة القانونية وبيئة السوق في فلسطين.

بشكل عام، فإن المجتمع الفلسطيني ذو نسبة تعليم مرتفعة، وهو عامل يمكن ان يُعزى للاحتلال العسكري، حي بوجوده يصبح التعليم رأس مال ضرورياً لمواجهة مخاطر اقتصادية وسياسية محتملة وتهديد بالتهجير. تعتبر نسبة المتعلمين (غير الاميين) عالية وتصل الى (93.9%) من الفلسطينيين في سن 15 سنة فما فوق، ويمكن ملاحظة فجوة بسيطة بين الرجال (97.2%) والنساء (90.5%)، ومع ذلك، فإن نسبة التعليم في فلسطين عالية مقارنة مع دول عربية مجاورة ودول اخرى في العالم (اصالة، 2010).

المؤشر الرابع: التعليم المستمر والتدريب

يهدف هذا القسم المتعلق بالتعليم المستمر الى تقييم مدى استغلال النساء للدورات التدريبية وجهود بناء القدرات من اجل تطوير افضل لمهاراتهن ومؤهلاتهن، كما يستكشف هذا المؤشر المعوقات في الحصول على التعليم المستمر، مثل رسوم التسجيل المرتفعة، كما ان امكانية حصول المرأة على تدريب تعتمد على مدى حرية التنقل، الدخل، واستخدام الوقت. وقد اصبحت جهود التدريب وبناء القدرات جزءاً مكملاً من جهود المانحين، ولكونها جزءاً مكملاً في التنمية، يُعتقد بأن تنمية القدرات سوف تتيح المزيد من استدامة وملكية الجهود. يقدم المانحون بناء القدرات من خلال معظم برامجهم ومشاريعهم المقدمة للمؤسسات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الحكومية والافراد، بينما يمولون ايضاً دورات تدريبية في مواضيع مختلفة للخريجين الجدد، والرياديين، وأولئك الراغبين في تطوير مهاراتهم (اصالة، 2010).

المؤشر الخامس: العمل

إن كون النساء ممكنات اقتصادياً أو غير ممكنات يعتمد بشكل كبير على العمل، بإمكانية الوصول إلى سوق العمل الفلسطيني، وإمكانية متساوية للوصول إلى فرص العمل مقابل الرجال، والمساواة في الأجور ووجود بيئة مساعدة للنساء، إلى جانب قوانين العمل، كلها تخدم كشروط مسبقة للتمكين الاقتصادي للمرأة تحت هذا المؤشر. وقد شهدت أوضاع العمالة تقلبات وفقاً للوضع السياسي والاحتلال العسكري على الأرض، وفقط في السنوات الأخيرة استعادت معدلات العمالة، إلى حد ما، وضعها وعادت إلى مستويات ما قبل الانتفاضة. وحسب التقرير السنوي الأخير لمسح قوة العمل، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، هناك (43.8%) مشاركون في القوى العاملة حالياً، بينما (56.2%) خارجها لعدة أسباب من بينها العمر، ومسؤوليات الأسرة، والمرض، وتشكل النساء الغالبية من بين أولئك الذين هم خارج قوى العمل في الوقت الحاضر، والسبب الرئيسي في بقاء النساء خارج القوى العاملة هو مسؤوليات المنزل التقليدية. (أصالة، 2010).

المؤشر السادس: صنع القرار والقيادة

يستكشف هذا المؤشر قوة صنع القرار التي تمتلكها المرأة فيما يتعلق بدخلها، عائلتها، والمجتمع. وينبغي أن لا ينظر إلى هذا المؤشر فيما يتصل بالقيم التقليدية والثقافية فقط، بل أيضاً بالتعليم ومجموعات القوانين السارية التي تشجع أو تثبط المشاركة الفاعلة، وخصوصاً على المستوى المجتمعي/السياسي، وتلخص أصالة (2010) هذه المؤشرات بما يأتي:

- المواقع القيادية: حيث تزداد أكثر فأكثر أعداد النساء اللواتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى التعليم وبمنافعه، وتزداد مشاركة النساء في قوة العمل، تبدأ تدريجياً رؤية مزيد من النساء في مواقع قيادة وصنع قرار، ورغم أن فجوة كبيرة بين الجنسين تظل قائمة، فيما يخص كل من الأجور وتمثيل النساء في المواقع الإدارية والسياسية المتقدمة.
- الدخل والامور المالية: يحاول هذا المؤشر تقييم مستوى تحكم المرأة بدخلها، وبينما تتزايد مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني باضطراب، يبقى مدى تحكم المرأة في دخلها وانفاقها موضع تساؤل.
- العائلة: وفيما يخص اتخاذ القرار في البيت في شؤون متعلقة بالعائلة، ذكرت أكثر من ثلاثة أرباع المشاركات (76.8%) بأنهن (دائماً - أغلب الأحيان) يشاركن، وبشكل خاص كانت النساء من جنين (90.6%)، الخليل (82.8%)، ونابلس (80%) أكثر مشاركة (دائماً وفي أغلب الأحيان) في قرارات تتعلق بالعائلة، مقارنة مع النساء من بيت لحم (54.5%)، ورام الله (61.8%)، حيث يشاركن في

صنع القرار بشكل أقل. كما ان هناك حوالي (40.7%) من النساء يتخذن قرارات بصورة عامة (دائماً - اغلب الاحيان) بشأن الاسرة بشكل مستقل عن الزوج، بينما اشارت (39.2%) الى انهن لا يتخذن القرار ابداً بدون التشاور مع الاب او الزوج.

- المشاركة المجتمعية: ذكرت (21.7%) فقط من المشمولات بالبحث انهن عضوات في مجالس محلية او مؤسسات مجتمعية من هذا القبيل، والبقية (78.3%) لسن عضوات في اية مؤسسة.

المؤشر السابع: الجوانب الشخصية والذاتية (تقدير الذات)

يتخذ التمكين الاقتصادي للمرأة موقع المتلازم مع التصور الذي تحمله المرأة عن ذاتها. وفي السياق العام في فلسطين، يعتبر امرأ مهماً ان القيم التقليدية والثقافية لا تشجع، بالضرورة، المرأة لتصبح قوية، واثقة من نفسها، ومشاركة مستقلة في المجتمع، بل على العكس من ذلك، إذ أن الاعتماد على العائلة، وخصوصاً على الاب والزوج، يؤثر احياناً سلباً على تنمية تقدير الذات لدى المرأة. ومع ذلك، فقد وصفت العديد من النساء (40.7%) أنفسهن بالاستقلالية، وذكرت (25.6%) انهن يتمتعن بالثقة بالنفس، بينما رأت (23.6%) انفسهن معتمدات على ازواجهن، و (7.5%) ذكرن انهن يعتمدن على عائلاتهن (اصالة، 2010).

المؤشر الثامن: الوضع القانوني والحقوق

تشكل البيئة القانونية عاملاً أساسياً لتمكين المرأة اقتصادياً في كافة انحاء العالم، إذ بدون وجود بُنيات وقوانين ملائمة، تشجع وتمكّن المرأة من النمو اجتماعياً واقتصادياً، فان الفرص التي ستتاح للمرأة لن تكون الا محدودة. وتتأثر معظم المؤشرات الاخرى بما فيها التعليم، التوظيف، صنع القرار (على مستوى المجتمع والعائلة)، القيادة، وحرية الحركة بوجود او غياب قوانين قوية وداعمة للمرأة، وبالتحديد قوانين العقوبات والاحوال الشخصية والعمل. وبشكل لافت، فإن (43%) من النساء المشاركات يعتقدن بأن النساء يتمتعن بوضع قانوني مماثل لما يتمتع به الرجال، بينما عارضت ذلك (57%) منهن (اصالة، 2010).

المؤشر التاسع: حرية الحركة

تعتبر حرية تنقل النساء عاملاً حاسماً في عملية التمكين الاقتصادي لهنّ، ولأنها ترتبط مباشرة بمقدرتهن على تحصيل درجات علمية، ودخول سوق العمل، والاستفادة من فرص عمل في اماكن

أخرى، على سبيل المثال في المدن الأكبر، تصبح حرية الحركة مفهوماً هاماً ينبغي أخذه في الاعتبار عند مناقشة التمكين الاقتصادي للمرأة. وتتأثر حرية الحركة إلى حد كبير ليس فقط بالقيم التقليدية للثقافة العربية، بل أيضاً بالاحتلال العسكري الإسرائيلي المتواصل على الأرض (إصالة، 2010).

المؤشر العاشر: استخدام الوقت

يبحث هذا المؤشر في الكيفية التي توفق بواسطتها المرأة بين المهمات والمسؤوليات التقليدية كإبنة وزوجة، مع أدوار أكثر حداثة، وتحديدًا دورها كطالبة، موظفة، وربما حتى قيادية. وتوصل البحث إلى أن (72.6%) من النساء ينجحن في الموازنة بين مسؤوليات المنزل والعمل، وأشارت (24.4%) من النساء أنهن أحياناً يواجهن صعوبات. وبالنسبة للمحافظات في الضفة الغربية، فإن (68.2%) من النساء في بيت لحم، و (64.1%) من النساء في نابلس أبدين ثقة أكبر بقدرتهن على التوفيق بين البيت والعمل. وفي المقابل، فإن معظم النساء من الخليل (40%) ومن رام الله (50%) وصفن أنفسهن بأنهن ناجحات "في أغلب الأحيان" في تحقيق توازن، بينما أشارت (37.5%) من النساء في جنين وكذلك (37.1%) من النساء في الخليل أيضاً بأنهن أحياناً يبذلن جهداً كبيراً لأجل ذلك (إصالة، 2010).

2.4 المبحث الرابع: معوقات ريادة الاعمال بين النساء في فلسطين

سنسلط الضوء في هذا المبحث على اهم المعوقات التي تواجه بدء المشاريع للنساء الرياديات في فلسطين، والتي نوضح كل منها على حدى، كما سنطرق الى المشاكل التي تحد من استمرارية هذه المشاريع.

2.4.1 المعوقات التي تواجه ريادة الاعمال:

في اطار البحث عن المعوقات التي تواجه ريادة الاعمال بوجه عام يشكل الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني الممتد منذ حزيران عام 1967، وسياساته العدائية للتنمية الفلسطينية العائق الاكبر. وكان على الشعب الفلسطيني ان يتحمل تكاليف باهظة جدا وبذل جهود مضاعفة لتوفير مقومات بقائه فوق ارض آباءه واجداده. وساعده في ذلك الدعم العربي والدولي. ولكن الجهود المضاعفة للفلسطينيين، والمعونات الخارجية كانت بالكاد كافية لتغطية جزء يسير من اعباء الاحتلال على المواطنين، كما انها لم تتمكن من انهاء حالة عدم الاستقرار، او تغيير الواقع السيء للمناخ الاستثماري. من هنا كان على الرياديين الفلسطينيين من الرجال والنساء مواجهة صعوبات وتكاليف استثنائية لإطلاق مشاريعهم، ولتحقيق استدامتها الى جانب مواجهة المخاطر التي تواجه الرياديين في الدول السيادية. وأما النساء الفلسطينيات فقد كانت مصاعب ولوج ريادة الاعمال لا تنحصر في المصاعب الناجمة عن الاحتلال فقط، بل كان امامها مواجهة الصعوبات والعقبات المتعلقة بالاطار القانوني المطبق، وبمنظومة المفاهيم والتصورات المنقشية في المجتمع الفلسطيني الذكوري، والتي سعت مسوحات الريادة الى تحديدها، وتصنف معوقات دخول المرأة الفلسطينية الى ريادة الاعمال الى خمسة معوقات اساسية وهي اجراءات الاحتلال، وتقاليده المجتمع، ونقص التمويل، وعدم توفر المهارات والمعرفة، وعدم توفر الفرص الريادية المناسبة. (عبدالله وحتاوي، 2014).

1. الاحتلال:

يرفع الاحتلال وسياساته واجراءاته نسبة المخاطرة بشكل كبير على البدء بمشاريع ريادية، وذلك لتأثيره الكبير على العوامل الضرورية لريادة الاعمال، والتي تتمثل بشكل اساسي في اعاقه ورفع تكلفة التنقل بين المحافظات والقرى الفلسطينية، والذي يعتبر مكلفاً جداً بسبب اضطرار المواطنين الفلسطينيين الى قطع مسافات مضاعفة للالتفاف على الطرق المغلقة وحواجز التفتيش، مما يعيق تسويق السلع من اماكن الانتاج الى اماكن التسويق. وترتفع تكلفة الاحتلال الاسرائيلي بشكل كبير على المشاريع

الزراعية والتي تتعرض للتجريف المستمر واعتداءات المستعمرين الاسرائيليين، وخصوصا في المناطق التي عزلها جدار الضم والتوسع وفي المنطقة المسماة (ج) التي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية. كما تلجأ سلطات الاحتلال الى هدم بيوت وانشاءات المزارعين من حين الى اخر بحجة عدم الترخيص. وتأثرت الريادة في قطاع غزة بشكل كبير من الحصار والاغلاق الاسرائيلي، وخاصة بسبب منع ادخال المواد الخام والمواد الوسيطة الضرورية للتصنيع وللزراعة ايضا، ومنع تصدير منتجات القطاع الى الخارج او الى الضفة الغربية ايضا (عبدالله وحتاوي، 2014).

2. المواقف والمفاهيم المتفشية في المجتمع الفلسطيني

تتأثر ريادة النساء في فلسطين بشكل كبير بالنظرة التقليدية للمرأة التي تحاول إقصائها عن المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحصر وظيفتها في اداء الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال. أما في حال مشاركتها فيجب ان تكون في وظائف واعمال وبيئة عمل محددة، مما يحصر مجالات الريادة فيما يسمى بالأنشطة "المناسبة" لريادة النساء، الذي يقل عادة عن عدد المجالات المفتوحة لريادة الرجال بكثير. ويفيد مسح السكان البالغين في العام 2012 الى ان نحو 74% من النساء يعتبرن ان عدم تقبل المجتمع لفكرة اقامة مشروع يملكه او يدرنه يشكل عامل احباط رئيسي لإنشاء المشاريع (مقابل 68% للذكور). وتعاني المرأة الفلسطينية ايضا - وبشكل خاص في القرى والمناطق الريفية - من معارضة ورفض الزوج او الاهل فكرة انشاء مشروع خاص بها. حيث اشار اكثر من 67% من النساء المشاركات في مسح السكان البالغين.

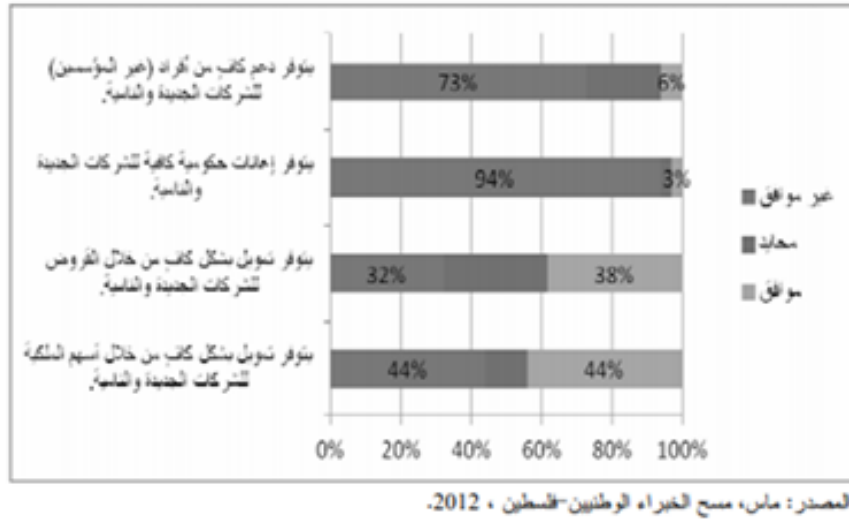


المصدر: مانس، مسح الخبراء الوطنيين - فلسطين، 2012.

شكل (2.3): تقييم الخبراء الوطنيين لدعم المرأة للبدء في إطلاق المشاريع في فلسطين

3. الوصول للتمويل:

تفيد معظم الدراسات التي تناولت زيادة النساء ان نقص التمويل هو احد العوامل الاساسية التي تدفع المرأة الفلسطينية الى التخلي عن فكرة البدء بمشروع ريادي. فقد افادت دراسة (صادق وآخرون، 2011) ان نحو 61% من النساء اللواتي خططن لبدء مشروع مشاريع خاصة، تخلين عن الفكرة بسبب مشاكل تتعلق بنقص التمويل. وتفيد دراسة (قزاز ومرار، 2005) ان الصعوبات التي تواجه النساء في الحصول على تمويل من البنوك التجارية هي اكبر من الذكور. وأشار 73% من الخبراء الوطنيين لدى تقييمهم للظروف المؤثرة على الريادة (شكل رقم 2.4)، الى عدم توفر دعم مالي كافي من الافراد (من غير المؤسسين) للشركات الجديدة والنامية، الامر الذي أكدته مسح السكان البالغين (عبدالله وحتاوي، 2014).



شكل (2.4): تقييم الخبراء الوطنيين لتمويل المشاريع الريادية في فلسطين

4. المعرفة والمهارات:

يعتمد نجاح ريادة الاعمال في فلسطين على معرفة الذين يخططون للبدء بمشاريع جديدة بمتطلبات وواقع السوق، وكذلك الإلمام بالمعرفة والمؤسسات التي تقوم بتقديم الدعم للرياديين. ولابد ايضا من توفر المهارات والخبرة اللازمة لإدارة وتسيير المشاريع التجارية الجديدة. وتشير احصائيات مسح السكان البالغين في فلسطين في العام 2012، ان اكثر من 50% من النساء الفلسطينيات يعتقدن بعدم امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة للبدء بمشاريع تجارية جديدة، مقارنة مع 31% من الذكور. كذلك تفيد 85% من النساء المشاركات في المسح، ان عدم توفر المعرفة او نقص المعلومات حول

الفرص المتاحة في السوق يعيق من التوجه نحو البدء بإنشاء مشروع جديد (مقابل 75% للذكور). وافادت ايضا 85% من النساء ان عدم توفر معلومات حول البرامج التي تشجع ريادة الاعمال يعيقهن في انشاء مشروع (مقابل 77% للذكور). ويعود انخفاض المعرفة والمهارات لدى النساء مقارنة مع الذكور الى انحصار مجالات التدريب للنساء في أنشطة تقليدية او أنشطة مخصصة للنساء فقط (الخيطة، التجميل)، وضعف إقبال النساء على مراكز التدريب المهني مقارنة مع الذكور بسبب تقاليد المجتمع، و/أو بسبب المتطلبات المنزلية ورعاية الاطفال (قزاز ومرار، 2005).

وأفاد معظم الخبراء الوطنيين لدى استفتائهم في ربيع 2012 كما يتضح في شكل 2.5، ان النظام التعليمي في كافة مراحله لا يشتمل على برامج لإعداد وتوجيه التلاميذ للتفكير بتأسيس منشآتهم الخاصة، وهو لا يسلمهم بالمعرف والمعلومات والمهارات والخبرات التي تساعدهم في ذلك. وأكدوا على ان النظام التعليمي في المدارس (الابتدائي والثانوي) لا يهتم بالريادة، ولا يقدم تعليمات ومعرفة كافية للطلبة عن واقع ومتطلبات السوق الفلسطيني. كما أشاروا الى ان التعليم الجامعي في فلسطين لا يؤهل الطلبة للبدء بإنشاء مشاريع جديدة، لجعل ولوج الريادة احد الخيارات المفتوحة امامهم في حياتهم العملية (عبدالله وحتاوي، 2014).



المصدر: ماس، مسح الخبراء الوطنيين-فلسطين، 2012.

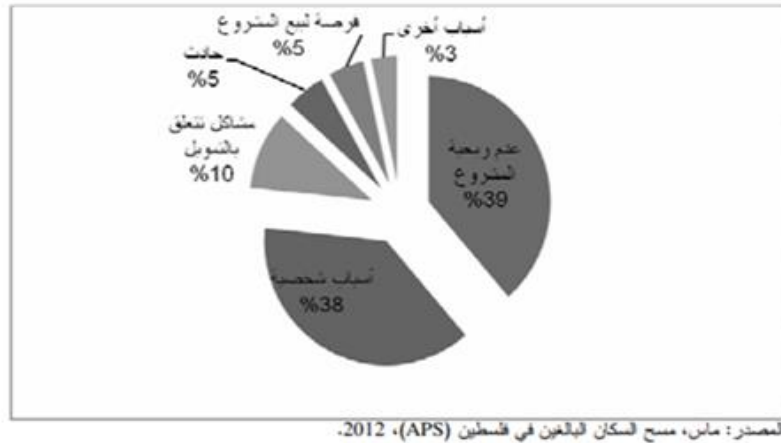
شكل (2.5): تقييم الخبراء الوطنيين للتعليم والتدريب الريادي في فلسطين

5. تحديد مجالات ريادة الأعمال المتاحة للنساء

حُدّدت الفرص والمجالات الريادية للمرأة الفلسطينية بشكل تعسفي بالاستناد الى فتاوى الحركات السياسية والأيدولوجية المحافظة، التي سعت وما تزال الى تقييد مشاركة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا. وسعت الى حصر مشاركتها الاقتصادية في عدد قليل من الانشطة الاقتصادية التقليدية (الخباطة، التجميل، وتصنيع الاغذية التقليدية، والتعليم ما قبل المدرسي، وما شابه ذلك) وفي بعض الانشطة التجارية. كما ادى انفتاح السوق الفلسطينية الى تدفق السلع من اقتصادات العمل الرخيص في شرق آسيا، الى اقفال الانشطة التصنيعية النسائية التي لم تصمد امام منافسة البضائع الرخيصة المستوردة من الخارج، مثل المطرقات والمواد الحرفية التي ازداد استيرادها خلال السنوات الاخيرة. مما اضاف صعوبات جديدة امام استمرارية الاعمال الريادية النسوية في تلك المجالات (عبدالله وحتاوي، 2014).

2.4.2 مشاكل المشاريع الريادية النسائية:

تؤثر المعوقات امام بدء المشاريع النسائية التي تم ذكرها سابقاً على اداء المشاريع الريادية القائمة حالياً، والتي قد تؤدي الى تعثرها وتوقفها او بيع المشروع، او التخلي عنه لشخص آخر. حيث تشير بيانات مسح السكان البالغين (APS) للعام 2012 ان 5.4% من النساء الفلسطينيات البالغات تخلصن عن اعمالهن الريادية. 3.6% منهن توقفت مشاريعهن نهائياً. وتبين من المسح المذكور ان 77% من المشاريع المتوقفة للرياديات توقفت لسببين هما عدم الربحية او تكبد خسائر (39% من الرياديات)، و الثاني (38% من الرياديات) يعود الى اسباب شخصية ذات علاقة بالمجتمع وبالأسرة (المفاهيم المجتمعية، الهيمنة الذكورية، الواجبات المنزلية، رعاية الاطفال، ...) ويوضح الشكل رقم (2.6) أسباب خروج النساء من المشاريع والأعمال التجارية.



شكل (2.6): تقييم أسباب خروج النساء من المشاريع والأعمال التجارية

2.5 الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

2.5.1 الدراسات العربية:

دراسة (قزاز ومرار، وآخرون، 2005) بعنوان: رائدات الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين الواقع والآفاق المستقبلية.

تركز هذه الدراسة على تحليل الواقع الحالي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بينت كافة التحديات التي تواجه عملها في مجال الريادة، وتمثلت في الاحتلال الصهيوني الذي أثر بصورة سلبية على الاقتصاد الفلسطيني ككل، والافتقار الى شبكات العلاقات العامة اللازمة لنجاح أي مشروع، الى جانب انخفاض مستوى المشاركة في سوق العمل، وفي المجالات السياسية والاقتصادية وصنع القرار، وغياب الاستقرار السياسي، ومشاكل الحصول على التمويل والقروض، وضعف التدريب المهني كما وتناولت الدراسة في شقها الثاني الحلول المستقبلية التي من الممكن ان تحد من تأثير هذه العقبات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم الباحثين الاستبانة، وتلخصت نتائج هذه الدراسة في ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية والريادية للنساء في فلسطين، حيث انه بالرغم من حقيقة ان المشاريع النسائية في فلسطين لا تزال في الغالب تقليدية وهي في كثير من الاحيان امتداداً للعمل المنزلي، إلا ان هناك مجال للاستثمار في مشاريع جديدة حديثة تساهم في التنمية الاقتصادية وتعين على تمكين المرأة، ويتطلب ذلك مهارات فنية وتدريب جيد، وتمويل ودعم حكومي من وزارة الاقتصاد، وتحسين للبيئة القانونية والتنموية المحيطة.

دراسة (الخاروف والحديدي، 2008) بعنوان: دور التطريز في تمكين المرأة اقتصاديا

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على تجارب النساء العاملات في مجال التطريز من خلال التعرف إلى التغيرات التي أحدثها عملهن في مجال التطريز في تمكينهن اقتصاديا كما وهدفت التعرف إلى أهم المعوقات التي تواجههن خلال عملهن في مجال التطريز. وقد تم استخدام المنهج الوصفي النوعي في تحليل البيانات حيث اشتمل مجتمع الدراسة على جميع النساء اللواتي يعملن بمهنة التطريز في مدينة عمان. وأظهرت الدراسة أن للمشاريع الريادية كالتطريز أثر معنوي كبير حيث يساعد على زيادة الثقة بالنفس، وأن النساء اللواتي يعملن في مجال التطريز يملكن إحساساً ووعياً بأهمية وقيمة التراث الوطني. كما أن عملهن في التطريز له دور في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة.

دراسة (أصالة، 2010) بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى أهمية التنمية الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة في فلسطين، إذ تعتبر بمثابة المحرك الوحيد للتطور الاقتصادي في المنطقة، آخذة بعين الاعتبار مدى أهمية تمكين النساء اقتصادياً لضمان تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من منطلق أن العنصر النسوي يشكل حوالي خمسين بالمئة من المجتمع الفلسطيني، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ولتحقيق أهدافها فقد صممت استبانة وتم توزيعها على عينة الدراسة العشوائية المكونة من 199 امرأة فلسطينية مقسمة على خمس محافظات فلسطينية تشمل كل من بيت لحم، جنين، رام الله، نابلس، والخليل، وشمل ذلك كل من المدينة والقرى والمخيمات، علماً بأن هذه الدراسة بنيت على خمس مؤشرات رئيسية هم: الاصول، التمويل، التعليم والتعليم المستمر، الدخل، حرية اتخاذ القرارات، وطرحت العديد من الحلول للتمكين مثل تسهيل الحصول على التمويل، وتعزيز مفهوم ريادة الاعمال، وتعريف المرأة بحقوقها، مثل الميراث، والمشاركة والتصويت، والادماج في صنع القرار، وخلصت الدراسة الى وجود العديد من المعوقات التي تتقاطع مع تلك القيود الموجودة في غيرها من الدول النامية الى جانب قيود فريدة اخرى كالاحتلال الصهيوني.

دراسة (الخاروف والحديدي، 2011) بعنوان: مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية

هدفت الدراسة لتقييم مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية، من خلال التعرف إلى أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، وأيضاً التعرف إلى اتجاهاتهن نحو المشروع، وكذلك التعرف إلى العلاقة بين الاشتراك في المشروع وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً، والعلاقة بين الخصائص الديموغرافية للمشاركات وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً. وتم استخدام منهج دراسة الحالة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن هناك رغبة لدى النساء في التنوع في فرص العمل، وفي تغيير المفاهيم السلبية المتمثلة بثقافة العيب وذلك من خلال توعية الأهالي بأهمية مشاركة بناتهم في المشروع والمشاركة في سوق العمل، وزيادة قبول المجتمع إلى فكرة عمل المرأة من خلال توفير فرص عمل للخريجات حسب متطلبات المجتمع وتعريف أصحاب العمل بكفاءة خريجات المشروع. كما بينت نتائج الدراسة كفاية المشروع في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً بشكل عام مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها وبأسرتها في المجالات المختلفة.

دراسة (ابو مدللة والعجلة، 2013) بعنوان: التحديات التي تواجه ريادة الاعمال بين الشباب في فلسطين.

اجريت هذه الدراسة لتحديد انواع التحديات التي تواجه الشباب في سعيهم للمبادرة بتنفيذ اعمال ريادية وتصنيفها وتحليلها بالإضافة الى تحليل واقع العمل الريادي وتحديد خصائص ريادة الاعمال في فلسطين، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الارتكاز على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثان بتحليل احصاءات جهاز الاحصاء الفلسطيني بالإضافة الى بيانات واحصاءات مرصد الريادة الفلسطيني الذي يعتبر الاداة الاساسية في تحليل واقع الريادة في فلسطين، وكان اهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هي تفضيل الشباب للعمل الوظيفي على العمل الريادي لاعتبارات متعددة، نقص التدريب وقصور المهارات اللازمة لإنشاء المشاريع، تمثل البيئة القانونية ومحدودية مصادر التمويل وضعف السياسات الحكومية اللازمة لتشجيع العمل الريادي اهم المعوقات التي تواجه المشاريع الريادية في فلسطين، ولقد اوصت الدراسة بمجموعة توصيات من اهمها تعزيز وتطوير سياسات الدعم الحكومي للنهوض بالمشاريع الريادية، توسيع دور المؤسسات الاهلية لتسهيل اقامة واستمرار المشاريع الريادية، اعداد دراسات حول قضايا الريادة والرياديين والتي هي نادرة في المجتمع الفلسطيني.

دراسة (عبد الله وحتاوي، 2014) بعنوان: سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الاعمال في دولة فلسطين.

تناولت هذه الدراسة الحديث بشكل مفصل عن الواقع الحالي للعمل الريادي في فلسطين، واستعرضت بإسهاب مدى مشاركة العنصر النسوي في هذا الجانب، وعرضت ابرز المعوقات التي تحد من المشاركة الفعالة للنساء فيه، مع تسليط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب، وتوصلت الى نتيجة مفادها ان ريادة النساء ضعيفة في فلسطين، وبحاجة الى خطة تطويرية، اضافة الى اقتراح العديد من السياسات والسبل الكفيلة بالنهوض بالعمل النسوي الريادي في البلاد، من خلال كسب الدعم الحكومي والمجتمعي، وتأمين مصادر لتمويل المشروعات النسوية ضمن شروط معقولة.

دراسة (الثلاثيني، 2015) بعنوان: النساء الرياديات في قطاع غزة، الفرص والعقبات.

تهدف هذه الدراسة الى وصف الاسباب التي تدفع المرأة في قطاع غزة الى بدء مشروع ريادي خاص بها، الى جانب تحديد الفرص المتاحة لها لتحقيق ذلك، واستعراض ابرز العقبات التي تحول دونه، مع تقديم الاقتراحات المساعدة على تجاوزها، الى جانب اظهار كافة المنافع الناتجة عن انخراط النساء في مجال المنشآت والمشروعات، حيث يشمل ذلك خلق الدخل وفرص العمل، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: أن هناك علاقة وثيقة تربط ما بين التنمية الاقتصادية والنهوض بالمرأة في فلسطين وفي غزة على وجه التحديد، وإن عدم وجود التمويل الكافي يشكل العائق الاكبر الذي يمنع انخراط

نساء غزة في هذه الاعمال، وبالتالي يعد الوصول الى التمويل والمعلومات عاملاً حاسماً لتمكين النساء من تنظيم المشاريع، لذلك من الضروري وجود مؤسسات يقع على عاتقها مسؤولية تزويد المرأة بالمعلومات والتحليلات للسوق والمنافسين حتى تتمكن من اختيار المشروع المناسب لها.

دراسة (العجمي، 2015) بعنوان: المشاريع النسائية ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية.

تركز جُل أهداف هذه الدراسة على تحديد دور المشروعات صغيرة الحجم في القضاء على مشكلة البطالة في صفوف النساء في المملكة العربية السعودية، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، وتم تطبيق الدراسة في العاصمة الرياض، وتوصلت أبرز نتائجها الى: ان المشروعات الصغيرة هي من انجح الحلول التي يمكن بموجبها الحد من البطالة المنتشرة بين صفوف النساء السعوديات، وذلك من خلال توفير فرص العمل، وتحقيق الاستقلالية المادية والمعنوية، كما ان اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك هي عدم توفير مصادر التمويل المناسب وغياب روح العمل الحر في المنطقة.

دراسة (صافي والطراونة، 2018) بعنوان: أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً: دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016.

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر المشروعات النسوية الصغيرة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً، وسعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس الذي يدور حول علاقة امتلاك المرأة لمشروع ممول بتمكينها اقتصادياً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخراج منهج المسح الاجتماعي، حيث تم تصميم استبانة كأداة لإستقصاء آراء عينة عشوائية منتظمة من النساء الريفيات في محافظة رام الله والبيرة واللواتي حصلن على مشروع ممول، حيث بلغ عدد أفراد العينة 142 امرأة. وكشفت نتائج الدراسة أن هناك تحسن في جميع مجالات الدراسة (الاستقلال المادي، حرية اتخاذ القرارات، وتقسيم العمل) والتي تساهم في وصول المرأة الفلسطينية الريفية الى مرحلة التمكين الاقتصادي من وجهة نظرها، ووجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثات لاثر امتلاك المرأة لمشروع صغير وتمكينهم تبعاً للمتغيرات (المتوسط التعليمي، حاله الاجتماعية، ملكية المشروع) بإستثناء عامل الاستقلال المادي، حيث تبين وجود فروق في الاجابات تبعاً لمتغير (الحالة الاجتماعي) ولصالح فئة عزباء.

دراسة (الوليدات والхарوف، 2019) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع المشاريع الصغيرة المدارة من قبل النساء في مدينة مأدبا وذلك من خلال التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية صاحبة المشروع الصغير، وطبيعة المشاريع التي تديرها المرأة. اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه: الكمي والنوعي، الذي يتناسب مع أهداف الدراسة وقد تم استخدام المنهج النوعي بهدف تحقيق فهم أعمق للأسباب التي قد تدفع المرأة لإنشاء مشروع صغير، والصعوبات التي واجهتها أثناء تنفيذ المشروع والآثار المترتبة من وراء المشروع. خرجت الدراسة بعدد من النتائج؛ فقد تمثلت الخصائص الديمغرافية لأغلب أفراد العينة بأنهن متزوجات و 40% منهن من حملة الشهادة الثانوية، كما وتتمثل أعمارهن ما بين (30-39) (ويمتلكن خبرة لا تقل عن أربع سنوات في مجال مشاريعهن. كما وبينت النتائج أن أغلب المشاريع تمثلت بالمشاريع الخدماتية وكان الدافع من وراء انشاءها هو تحسين دخل الأسرة. وأظهرت النتائج أن المرأة صاحبة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقها، كما أنها تعاني كثيرا من السلوكيات السلبية التي تخرج من أفراد المجتمع. وأجمعت النتائج أن الإصرار والإرادة والصبر هي عوامل لها دور كبير في إنجاح المشروع.

2.5.2 الدراسات الاجنبية:

دراسة (Tabunan, 2009) بعنوان: ريادة المرأة في البلدان النامية الآسيوية، تنميتها وقيودها الرئيسية

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع المشاريع النسوية في الدول النامية في آسيا، إذ أولت هذه القضية اهمية كبيرة كأحد الجهود الوطنية التي تسعى الى التخفيف من حدة الفقر، نظراً لدور المشروعات في الحد من البطالة في صفوف النساء، انطلاقاً من منظور الاهداف الانمائية للألفية (MDGs) التي تنص على ان زيادة الفرص امام النساء ليصبحن رائدات اعمال (او الحصول على وظائف افضل مدفوعة الاجر سيساعد كثيراً في التنمية، وتلخصت نتائجها الى وجود العديد من القيود التي تمنع ذلك، مثل انخفاض التعليم، ونقص رأس المال، وغياب الدعم الحكومي، وغياب الوعي الثقافي حول اهمية هذه المشروعات، واوصت بضرورة منح النساء التعليم والتدريب الكافي لضمان الانخراط في العمل الريادي.

دراسة (World Bank, 2011) بعنوان: تعزيز الوصول الى التمويل من قبل صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

تهدف هذه الدراسة الى تسهيل وصول ريادةيات الاعمال الى مصادر التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي يضمن انخراطهن في اعمال التنمية وذلك من منطلق ان هناك العديد من المعوقات التي تمنع الحصول على التمويل اللازم، سواء لبدء المشاريع او تطويرها، بما في ذلك ارتفاع اسعار الفائدة، صعوبة ضمانات القروض، ومن هنا اوصت هذه الدراسة بناءً على النتائج التي قدمتها والتي اثبتت ضعف وصول النساء الى مصادر التمويل اللازمة، انه لا بد من تعزيز الجهود سواء المؤسساتية او الحكومية التي تضمن وصول سيدات الاعمال الجدد والقدامى الى التمويل اللازم.

دراسة (Chowdhury, 2013) بعنوان: عوامل نجاح رواد الاعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير العوامل الديموغرافية (التعليم، العمر، الخبرة) والعوامل البيئية (التسويق، التكنولوجيا، رأس المال، البنية التحتية، الحومة والسياسة) على نجاح رواد الاعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بنغلادش، واعتد الباحث في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية للوصول الى الاهداف المرجوة، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 87 شركة من القطاعات المختلفة، وتم اعتماد برنامج SPSS لتحليل الاستبانة، ومن اهم ما توصلت إليه الدراسة أن روح المبادرة لدى رواد الاعمال تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية من خلال تحسين مستوى الدخل، تساهم روح المبادرة لدى رواد الاعمال في نمو الاعمال التجارية وتوليد فرص عمل وتنمية الدولة، من اهم المعوقات التي تواجه رواد الاعمال هي المشاكل التسويقية وعدم الحصول على التمويل وعدم وجود بنية تحتية جيدة وضعف التطور التكنولوجي بالإضافة الى عدم وجود دعم حكومي لرواد الاعمال، المصادر الرئيسية لتمويل الاعمال الصغيرة والمتوسطة كان من قروض الاسرة والمدخرات الشخصية او القروض وبطاقات الائتمان، ولقد اوصت الدراسة بضرورة وضع خطط استراتيجية تقلل من التحديات والمعوقات التي تواجه رواد الاعمال وضرورة التركيز على دعم انظمة التمويل وتطويرها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى ان تقوم المنظمات الحكومية بدعم رواد الاعمال وتعزيز روح المبادرة لديهم وتنمية وتطوير مهاراتهم لما له من اثر على تنمية الدولة.

دراسة (Tengeh & Choto, 2015) بعنوان: أهمية وتحديات حاضنات الاعمال التي تدعم رواد الاعمال الباقين على قيد الحياة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى الاهمية والتحديات التي تواجهها الحاضنات في جنوب افريقيا، وتم استخدام المنهج الكمي والنوعي والمقابلات والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، كما تم استخدام معدلات التخرج ورضا المحتضنين كدليل على اهمية الحاضنات، وأشارت النتائج الى ان 55.1% من اصحاب المشاريع الباقين على قيد الحياة والذين التحقوا ببرامج الاحتضان قد استفادوا من الالتحاق ببرامج الاحتضان، في حين اشار 44.9% الى انهم لم يستفيدوا من حضور البرنامج، وعلاوة على ذلك فقد تبين ان الافتقار الى التمويل هو التحدي الرئيسي الذي يواجه نظام الحاضنات، وتشمل التحديات الاخرى الاقل اهمية على نقص الدعم من اصحاب المصلحة، كما ان العملاء (المستأجرين) غير ملتزمين مما يؤثر بالتالي على اداء الحاضنات حيث ان الحاضنات سوف تواجه عدداً من التحديات التي تهدد بقائها على المدى الطويل ونوعية الخدمة التي تقدمها وكميتها.

دراسة (Kamau, 2017) بعنوان: تمكين النساء عبر تنمية المشروعات، محددات المشروعات النسوية المتوسطة في مقاطعة نيروبي، كينيا.

تهدف هذه الدراسة الى تحديد كافة المحددات الخاصة بنمو المشروعات المتوسطة المملوكة من قبل النساء في مقاطعة نيروبي في كينيا، إذ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وظهرت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين كل من التعليم والتدريب ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ايجابية بين نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة في المنطقة، واوصت الدراسة بأن تدعم حكومة كينيا والسلطات المسؤولة والمجتمع صاحبات المشاريع المتوسطة، وتعزيز بعض الجوانب لديهم مثل التعليم، والتمويل والتسويق لضمان تمكينهم.

2.5.3 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة يتضح ان هذه الدراسات ذات اهمية في اظهار دور المرأة والمشاريع الريادية والتركيز على اهمية هذه المشاريع وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعنوان هذه الدراسة، حيث ركزت الدراسات العربية على اهمية النساء في المجتمع ودور المشاريع الصغيرة في التمكين ومحاربة المشاكل الاقتصادية كالبطالة واجمعت على ضرورة توفير تمويل جيد لهذه المشاريع لضمان استمرارها كما بينت العديد من المعوقات والتي من اهمها صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل. كما ركزت الدراسات الاجنبية على دور المشاريع في تنمية الاقتصاد في المجتمعات المختلفة وأوصت

بضرورة وجود دعم حكومي لمثل هذه المشاريع وهذه الفئة من اصحاب المشاريع كما وضحت وجود بعض المعوقات منها التمويل وهو المعيق الرئيسي لجميع البحوث والدراسات السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات والبحوث السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها الاولى من نوعها في فلسطين - على حد علم الباحثة - التي تدرس مشاريع النساء الرياديات ودور هذه المشاريع في تمكين المرأة تحديداً في الجانب الاقتصادي، حيث ستتطرق هذه الدراسة الى توضيح واقع المشاريع الريادية النسائية على اختلافها وكيفية دعمها وتطويرها والعمل على استمراريته وعلاقتها بالنهوض بالمكانة الاقتصادية للمرأة في بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص مما يؤثر ينعكس أيضاً في تمكينها اجتماعيا وسياسياً.

كما تتميز الدراسة الحالية عما تم الاستشهاد به من دراسات سابقة كونها الدراسة الأحدث والتي تأتي في فترة تنادي كل المحافل بها في تمكين النساء الرياديات وتشجيع وصولهن وإنخراطهن في سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل. كما أن الدراسة الحالية إلى جانب كل ما سبق فإنها تسلط الضوء ايضاً على أبرز المعوقات التي تحول تحد من قدرة النساء الرياديات على تأسيس مشاريعهن الخاصة بهن.

وأخيراً، تتناول الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات غير تلك المتغيرات الديمغرافية المتعارف عليها كالعمر، والحالة الاجتماعية، ومنطقة السكن، ومعدل الدخل، فإنها أيضاً تدرس أثر بعض المتغيرات الأخرى الخاصة بالمشروع وتأثيرها على مشاريع النساء الرياديات مثل سنوات الخبرة في مجال العمل، طبيعة عمل المشروع، ومصدر التمويل، ورأس مال المشروع عند التأسيس، وعدد الموظفين.

الفصل الثالث

3. الطريقة والاجراءات

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للخطوات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومنها تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وقياس المتغيرات، وتحديد عينة الدراسة، واعداد أداة الدراسة (الاستبانة) والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان اجراءات الدراسة، الأساليب الاحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الاجراءات.

3.1 منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الكمي، ذلك أنه المنهج الأكثر ملائمة لتحقيق أغراض الدراسة، ويُعنى هذا المنهج بدراسة ظاهرة البحث من خلال وصف الظاهرة، وتشخيصها، وكشف العلاقات بين العناصر، والجوانب الرابطة بينها، وجمع بيانات عنها، وتحليل هذه البيانات بغرض التوصل لنتائج حول ظاهرة الدراسة، من خلال أساليب الإحصاء والقياس، وتفسير هذه النتائج، ومن ثم يتم صياغة مجموعة من التوصيات حول ظاهرة الدراسة في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج (حريزي وغربي، 2013).

3.2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من النساء الرياديات صاحبات المشاريع العاملة والمسجلة في غرفة التجارة والصناعة في كل من محافظة بيت لحم ومحافظة رام الله والبيرة في فلسطين، حيث تم الحصول على قوائم بيانات كاملة للنساء الرياديات صاحبات المشاريع المسجلات في هذه الغرف التجارية لكل محافظة خلال عامي (2019-2020)، وقد بلغ عددهن 369 امرأة.

3.3 عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار عينة منتظمة من مجتمع الدراسة، حيث تشير العينة المنتظمة الى مجموعة محدودة يتم اختيارها من المجتمع الاحصائي، حيث تم رصد قائمة بأسماء كافة أفراد مجتمع الدراسة، وتم إعطائهم أرقاماً متسلسلة، فبدأ الاختيار بمضاعفات الرقم 5. وبالاستناد الى الاسس الاحصائية لاختيار العينات التي تمثلت بالعينة المنتظمة، وهي مشاريع النساء الرياديات، تكونت عينة هذه الدراسة من 60 مشروع، وهي تشكل ما يقارب 16.2% من حجم المجتمع الاحصائي. وفيما يأتي خصائص العينة الديمغرافية.

3.4 خصائص العينة الديمغرافية

توضح الجداول الآتية خصائص العينة الديمغرافية وتوزيع أفراد العينة على المتغيرات الديمغرافية.

جدول (3.1) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير العمر

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	7	11.7
	من 25 سنة - أقل 35 سنة	33	55.0
	من 35 - أقل 45 سنة	8	13.3
	45 سنة فأكثر	12	20.0
	المجموع	60	100.0

جدول (3.2) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العملي

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العملي	ثانوية عامة فما دون	10	16.7
	دبلوم	14	23.3
	بكالوريوس	30	50.0
	دراسات عليا	6	10.0
	المجموع	60	100.0

جدول (3.3) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الحالة الاجتماعية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	عزباء	25	41.7
	متزوجة	33	55.0
	مطلقة	2	3.3
	المجموع	60	100.0

جدول (3.4) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير منطقة السكن

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
منطقة السكن	رام الله والبييرة	26	43.3
	بيت لحم	34	56.7
	المجموع	60	100.0

جدول (3.5) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير سنوات الخبرة في مجال العمل

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
سنوات الخبرة في مجال العمل	سنتين فما دون	22	36.7
	من 3 - 10 سنوات	18	30.0
	من 11 - 20 سنة	18	30.0
	أكثر من 20 سنة	2	3.3
	المجموع	60	100.0

جدول (3.6) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير طبيعة عمل المشروع

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
طبيعة عمل المشروع	صناعي	9	15.0
	حرفي	10	16.7
	زراعي	1	1.7
	تجاري	12	20.0
	خدماتي	28	46.7
	المجموع	60	100.0

جدول (3.7) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير مصدر التمويل

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
مصدر التمويل	ذاتي	45	75.0
	جهات خارجية داعمة	2	3.3
	العائلة	10	16.7
	تمويل من البنوك	2	3.3
	مؤسسات اقراض	1	1.7
	المجموع	60	100.0

جدول (3.8) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير رأس مال المشروع عند التأسيس

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
رأس مال المشروع عند التأسيس	اقل من 5,000 دولار	40	66.7
	5,000 - أقل 10,000 دولار	6	10.0
	10,000 - أقل 20,000 دولار	6	10.0
	أكثر من 20,000 دولار	8	13.3
	المجموع	60	100.0

جدول (3.9) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير عدد الموظفين

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
عدد الموظفين	اقل من 5 موظفين	52	86.7
	بين 5 الى 20 موظف	7	11.7
	اكثر من 20 موظف	1	1.7
	المجموع	60	100.0

3.5 أداة الدراسة

تم اعتماد اداة الدراسة وهي الاستبانة، وكانت استبانة الدراسة حول " مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في المجتمع"، وتم اخذ محافظة بيت لحم ومحافظة رام الله والبيرة كحالة دراسية، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين وهما:

القسم الاول: وهو عبارة عن السمات الشخصية للمستجيب (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، منطقة السكن)، بالإضافة الى السمات الخاصة بالمشروع (سنوات الخبرة في مجال العمل، طبيعة عمل المشروع، مصدر التمويل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجموعة من الاسئلة التي تدرس واقع مشاريع النساء الرياديات ويقسم هذا القسم الى خمس محاور:

المحور الاول: يتكون من مجموعة من الاسئلة (4) التي تدرس دور المشاريع على استقلال المرأة مالياً.

المحور الثاني: يتكون من مجموعة من الاسئلة (5) التي تدرس التوظيف في مشاريع النساء الرياديات.

المحور الثالث: يتكون من مجموعة من الاسئلة (4) التي تدرس الدخل في مشاريع النسائية الرياديات.

المحور الرابع: يتكون من مجموعة من الاسئلة (5) التي تدرس الثروة في مشاريع النساء الرياديات.

المحور الخامس: يتكون مجموعة من الاسئلة (10) التي تدرس المعوقات في مشاريع النساء الرياديات.

3.5.1 صدق الأداة

اعتمدت الدراسة الاستبانة، باعتبارها أداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، وقد تم صياغة الأسئلة لهذه الاستبانة للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتم عرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص من الاكاديميين والمختصين وتعديلها بناء على توجيهاتهم (أنظر ملحق رقم 2).

3.5.1.1 الإتساق الداخلي لأبعاد الأداة

كما تم التأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بحساب مصفوفة ارتباط فقرات كل فقرة مع المحور الذي تعبر عنه، وكانت نتائج معامل الارتباط لكل بُعد كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (3.10 أ): صدق الاتساق الداخلي لمحور الدراسة مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أولاً : استقلال المرأة مالياً			
1	عزز مشروعي حريتي في الانفاق على احتياجاتي الخاصة	0.685**	0.000
2	ساهم مشروعي في جعلني شخصاً منتجاً لا مستهلكاً	0.589**	0.000
3	لعب مشروعي دوراً في تحسين وضع اسرتي المالي	0.770**	0.000
4	عزز مشروعي من الاعتماد على الذات في الجوانب المالية التي تخصني	0.770**	0.000
ثانياً : التوظيف			
1	ساهم مشروعي الخاص في زيادة تشغيل النساء الاخريات	0.800**	0.000
2	أفضل المشروع الخاص على الوظيفة	0.652**	0.000
3	ساهم مشروعي في تشغيل ايدي عاملة جديدة	0.750**	0.000
4	لا اجد صعوبات في دفع اجور العاملين	0.657**	0.000
5	يمكنني الموازنة بين عملي في مشروعي الخاص بالإضافة الى الوظيفة	0.263*	0.042
ثالثاً : الدخل			
1	يؤمن لك مشروعك الخاص دخل كافٍ لتلبية وتوفير احتياجاتك ورغباتك	0.794**	0.000
2	يمكنك ذلك من فتح مشاريع جديدة مستقبلاً	0.764**	0.000
3	يشكل مشروعك الخاص مصدر دخل كافٍ دون الحاجة لمصادر اخرى	0.840**	0.000
4	زاد دخل الاسرة بعد تأسيس مشروعي	0.720**	0.000
رابعاً : الثروة			
1	ساعدني مشروعي على امتلاك سيارة خاصة	0.579**	0.000
2	استطعت من خلال مشروعي الخاص شراء ارض او عقار	0.742**	0.000
3	اخطط من خلال مشروعي الخاص شراء ارض او عقار	0.561**	0.000
4	زاد الاستثمار منذ انشاء مشروعي	0.787**	0.000
5	أخطط لزيادة الاستثمارات مستقبلاً	0.596**	0.000
خامساً : المعوقات			
1	واجهت مشاكل متعلقة بالتمويل في بداية مشروعي	0.579**	0.000
2	في بداية مشروعي عانيت من نقص الخبرة الادارية	0.660**	0.000
3	عدم وجود خبرة في التسويق كان معيقاً في تطور المشروع	0.616**	0.000
4	عدم إلحاقني بتدريب مسبق كان احد التحديات في نجاح المشروع	0.564**	0.000

جدول (3.10 ب): صدق الاتساق الداخلي لمحور الدراسة "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين"

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
5	واجهت صعوبات من نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة كسيدة أعمال	0.318*	0.013
6	واجهت مشاكل من قبل الاسرة عند طرح فكرة اقامة مشروع خاص بي	0.394**	0.002
7	واجهت مشاكل في توفير المواد الخام عند انشاء المشروع	0.626**	0.000
8	واجهت مشاكل في توفير الايدي العاملة عند انشاء المشروع	0.515**	0.000
9	واجهت صعوبة في المنافسة مع الشركات والمشاريع المشابهة	0.494**	0.000
10	واجهت بعض المشاكل المتعلقة بالاحتلال	-0.019	0.888

توضح لنا البيانات في الجدول اعلاه ان جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال دالة احصائياً، ما عدا فقرة رقم (10) في مجال المعوقات غير دالة احصائياً، مما يدل على قوة الاتساق الداخلي لفقرات كل مجال من مجالات الدراسة، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات الاداة في قياس ما صيغت من اجل قياسه.

3.5.1.2 الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الاستبيان والذي يقيس مدى تحقق الأهداف المرجوة منها، ويبين مدى ارتباط كل مجال بالدرجة الكلية للأداة. وذلك كما هو موضح في الدول الآتي:

جدول (3.11): نتائج معامل الارتباط بيرسون ((Pearson Correlation لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة

الرقم	المجالات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	استقلال المرأة مالياً * الدرجة الكلية	0.736**	0.000
2	التوظيف * الدرجة الكلية	0.734**	0.000
3	الدخل * الدرجة الكلية	0.807**	0.000
4	الثروة * الدرجة الكلية	0.768**	0.000
5	المعوقات * الدرجة الكلية	0.811**	0.000

تظهر النتائج المبينة في الجدول بان جميع مصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للتمكين الاقتصادي للمرأة دالة احصائياً مما يدل على قوة الاتساق الداخلي لفقرات الاداة وانها تشترك معا في قياس التمكين الاقتصادي للمرأة على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

3.5.2 ثبات أداة الدراسة

بعد توزيع الاستبانات المعدلة والبالغ عددها (60) استبانة، تم حساب معامل ثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة وقد بلغت (0.89)، وذلك عن طريق حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا، مما يعني تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات وصلاحياتها كأداة للدراسة. ويوضح الجدول (3.12) نتائج حساب معامل الثبات لكل من ابعاد الاداة.

الجدول رقم (3.12) نتائج معادلة ثبات كرونباخ الفا (Cronbach alpha) لاداة الدراسة بمجالاتها المتعددة

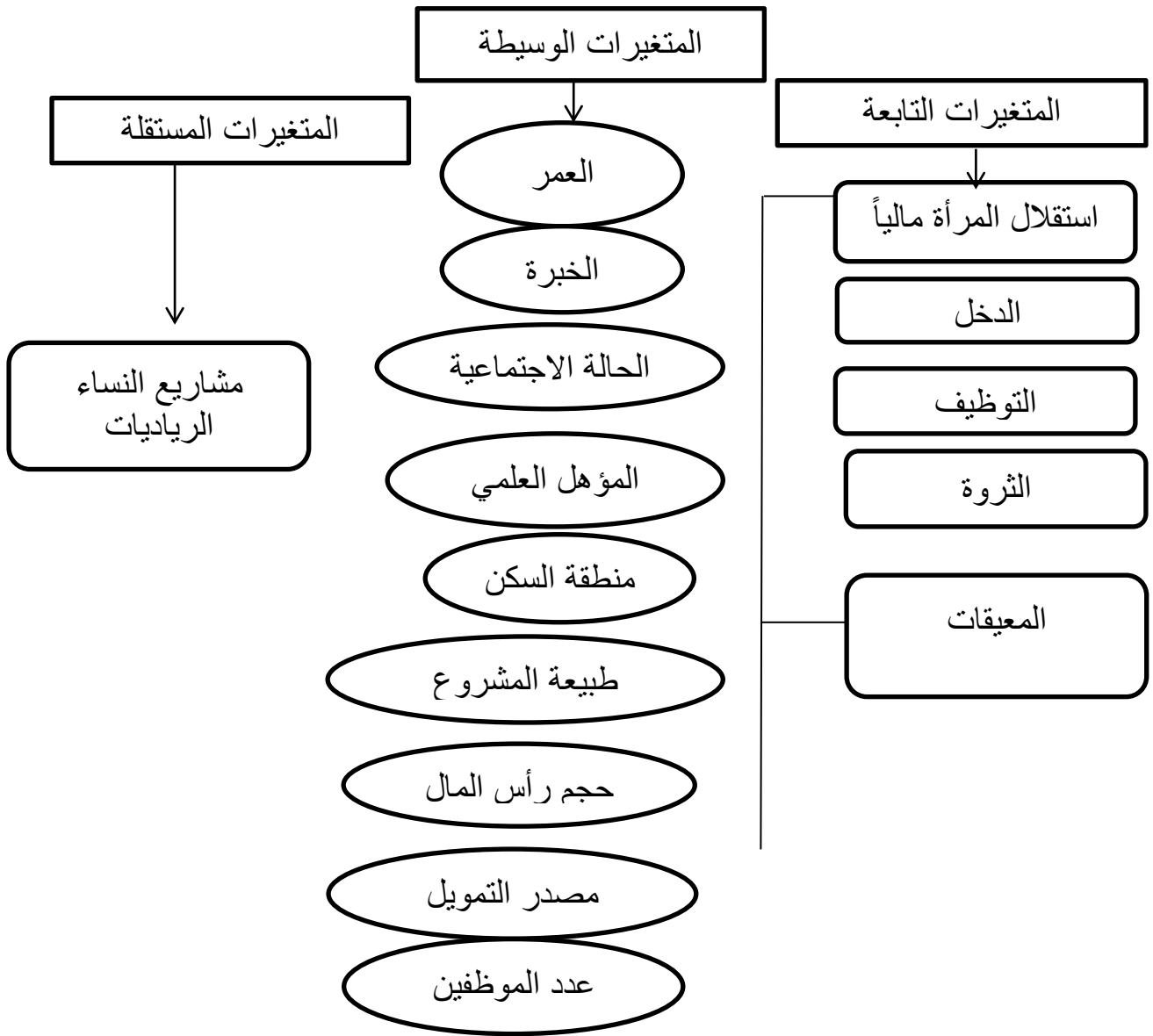
المجال	معامل الثبات	عدد الفقرات
البعد الاول : استقلال المرأة مالياً	0.863	6
البعد الثاني: التوظيف	0.811	8
البعد الثالث: الدخل	0.705	7
البعد الرابع: الثروة	0.767	6
البعد الخامس: المعوقات	0.724	7
المجموع	0.890	34

3.6 متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على معرفة مدى تأثير مشاريع النساء الرياديات في الاقتصاد الفلسطيني، وماهية العلاقة بين المشاريع النسائية للرياديات وتمكين المرأة اقتصادياً في المجتمع والتي تمثل متغيرات الدراسة وتنقسم الى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة وهي موضحة فيما يلي:

- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في مشاريع النساء الرياديات.
- المتغيرات التابعة: وتتمثل في تمكين المرأة اقتصادياً ومؤشراتها هي (استقلال المرأة مالياً، والدخل، والتوظيف، والثروة، والمعوقات).

ويوضح الشكل (3.1) نموذج متغيرات الدراسة.



شكل (3.1) نموذج متغيرات الدراسة

3.7 إجراءات الدراسة

اتبعت الباحثة الإجراءات التالية لتنفيذ الدراسة:

- الرجوع إلى مجموعة من المصادر والمراجع مما تيسر من كتب ومجلات ورسائل علمية تناولت موضوع الدراسة، أو تطرقت إليه، وذلك بغرض بناء الإطار النظري للدراسة.
- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل بجميع النساء الرياديات صاحبات المشاريع العاملة والمسجلة في غرفة التجارة والصناعة في كل من محافظة بيت لحم ومحافظة رام الله والبيرة في فلسطين.

- اختيار وتحديد وبناء أداة الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على العديد من الأدوات البحثية المستخدمة في العديد من البحوث المشابهة لمثل هذه الدراسة.
- عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من المختصين والخبراء ليتم تحكيمها وتعديلها وفق آرائهم وارشاداتهم للتحقق من أنها تقيس الأهداف الرئيسة من الدراسة (أنظر ملحق رقم (2)).
- القيام بالإجراءات الفنية والتي تسمح بتطبيق أداة الدراسة، وذلك من خلال الحصول على كتاب تسهيل مهمة بحثية من الجهات المختصة في الجامعة.
- تحديد نوع عينة الدراسة، وتوزيع أدوات الدراسة على أفراد العينة، وجمعها في الفصل الثاني من العام الدراسي (2019-2020) باليد، بحيث اشتملت أداة الدراسة على ارشادات كافية حول كيفية الإجابة على فقراتها.
- تم إعطاء الاستبانات الصالحة ارقاماً متسلسلة لإدخالها لبرنامج الرزم الإحصائية.
- ثم تم تحليل اجابات أفراد عينة الدراسة من خلال إستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، للتوصل إلى نتائج الدراسة.

3.8 مصادر جمع البيانات

3.8.1 المصادر الأولية: التي تعتبر بيانات غير معالجة، وجمعت من مصادرها الأصلية، ولمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة، حيث صممت خصيصاً لهذا الغرض كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد تم توزيعها على عناصر العينة بعد عملية تحكيم الأداة، وتمّ توزيع (72) استبانة على للمستهدفين بشكل مباشر لتعبئتها، وبلغ عدد الاستبانات المسترّدة والصالحة (60).

3.8.2 المصادر الثانوية: البيانات التي تجمع من الجهات الرسمية، ولمعالجة الإطار النظري للبحث تمّ اللجوء إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في تجميع المعلومات المتعلقة بدور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والكتب العلمية، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية المحلية والخارجية، كما تمّ الاعتماد على المقالات والدوريات والتقارير المنشورة على المواقع الإلكترونية العلمية المتخصصة، وذلك من أجل وضع الدراسة في إطارها ومساعدة القارئ على فهمها.

3.9 المعالجة الاحصائية للبيانات

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها بإعطائها ارقاماً معينة، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها الى جهاز الحاسوب لإجراء المعالجة الاحصائية المناسبة، وتحليل بيانات الدراسة وفقاً لأسئلة الدراسة، وقد تمت المعالجة الاحصائية للبيانات باستخراج الاعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات كرونباخ الفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الاحصائية (SPSS)، (Statistical Package for the Social Sciences)، وقامت الباحثة بإعطاء الاجابة اوافق بشدة 5 درجات، اوافق 4 درجات، محايد 3 درجات، اعارض درجتين، واعارض بشدة درجة واحدة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الفصل الرابع

4. نتائج الدراسة وتحليلها

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض ما توصلت اليه الباحثة من نتائج للدراسة حول "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصاديا في فلسطين - محافظة رام الله والبيرة وبيت لحم كحالة دراسية، وجاءت هذه النتائج وفقاً لفقرات الاستبانة ومحاورها، وذلك من خلال الاجابة على اسئلة الدراسة واهدافها واختبار فرضياتها باستخدام التحليلات الاحصائية المناسبة.

تفسير نتائج التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة

للتعرف إلى تقديرات أفراد الدراسة، والتعرف على دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم، تم تحديد طول مفاتيح المقياس (الحدود الدنيا والعليا)، للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة وللدرجة الكلية، وقد اعتمد التدرج حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما في الجدول رقم (4.1).

الجدول (4.1): التدرج حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ومن اجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات في الجدول (4.2).

تم تفسير نتائج المتوسطات الحسابية حسب المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات} + 1}$$

عدد المستويات

وبوضح الجدول رقم (4.2): تفسير نتائج المتوسطات الحسابية

الجدول رقم (4.2): تفسير نتائج المتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	(2.33-1)	(3.66-2.34)	(5.00-3.67)
التقييم	ضعيفة	متوسطة	كبيرة

4.1 تحليل اسئلة الدراسة

سؤال الدراسة الرئيس: ما دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين وذلك لكل من محور (الاستقلال المرأة مالياً، والتوظيف، والدخل، والثروة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.4).

الجدول (4.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
كبيرة	0.52	4.24	المحور الأول: دور مشاريع النساء الرياديات في الاستقلال المرأة مالياً
كبيرة	0.58	3.70	المحور الثاني: دور مشاريع النساء الرياديات في التوظيف
كبيرة	0.75	3.70	المحور الثالث: دور مشاريع النساء الرياديات في الدخل
متوسطة	0.63	3.25	المحور الرابع: دور مشاريع النساء الرياديات في الثروة
كبيرة	0.47	3.69	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (4.3) أن درجة مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغت متوسطاً حسابياً مقداره (3.69)، مع انحراف معياري قدره

(0.47). كما تبين أن مجال مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تحقيق استقلال المرأة مالياً قد جاء بالمرتبة الأولى وبدرجة كبيرة ومتوسط حسابي مقداره (4.24) مع انحراف معياري مقداره (0.52)، في حين جاء مجال دور مشاريع النساء الرياديات في التوظيف في المرتبة الثانية وبدرجة كبيرة أيضاً وبمتوسط حسابي مقداره (3.70) مع انحراف معياري مقداره (0.75). كما جاء مجال دور مشاريع النساء الرياديات في الدخل في المرتبة الثانية (مكرر) وبدرجة كبيرة أيضاً وبمتوسط حسابي مقداره (3.70) مع انحراف معياري مقداره (0.75). وأخيراً، جاء المحور الرابع والذي يتناول دور مشاريع النساء الرياديات في الثروة بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة ومتوسط حسابي مقداره (3.25) مع انحراف معياري مقداره (0.41).

وقد انبثق عن تساؤل الدراسة الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما دور مشاريع النساء الرياديات في استقلال المرأة مالياً ؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور مشاريع النساء الرياديات في استقلال المرأة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.4) أدناه.

الجدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في استقلال المرأة مالياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	عزز مشروع حريتي في الاتفاق على احتياجاتي الخاصة	4.18	0.83	كبيرة
2	ساهم مشروع في جعلني شخصاً منتجاً لا مستهلكاً	4.35	0.63	كبيرة
3	لعب مشروع دوراً في تحسين وضع اسرتي المالي	4.05	0.83	كبيرة
4	عزز مشروع من الاعتماد على الذات في الجوانب المالية التي تخصني	4.37	0.66	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.24	0.52	كبيرة

يتضح من الجدول (4.4) أن أعلى الفقرات استجابة الفقرة رقم (4)، والتي تنص على: (عزز مشروع من الاعتماد على الذات في الجوانب المالية التي تخصني)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (4.37)، وبانحراف معياري مقداره (0.66)، وهي درجة كبيرة. ثم الفقرة رقم (2)، والتي تنص

على: (ساهم مشروع في جعل شخصاً منتجاً لا مستهلكاً)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (4.35)، وبانحراف معياري مقداره (0.63)، وهي درجة كبيرة أيضاً. في حين بلغ المتوسط الكلي لدرجة مساهمة مشاريع النساء الريديات في استقلال المرأة مالياً (4.24) مع انحراف معياري مقداره (0.52)، وهي درجة كبيرة.

السؤال الثاني: ما دور مشاريع النساء الريديات في التوظيف؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور مشاريع النساء الريديات في التوظيف، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.5) أدناه.

الجدول (4.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الريديات في التوظيف

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	ساهم مشروع في زيادة تشغيل النساء الاخريات	3.75	0.93	كبيرة
2	أفضل المشروع الخاص على الوظيفة	4.18	0.89	كبيرة
3	ساهم مشروع في تشغيل ايدي عاملة جديدة	3.78	0.94	كبيرة
4	لا اجد صعوبات في دفع اجور العاملين	3.38	0.92	متوسطة
5	يمكنني الموازنة بين عملي في مشروع الخاص بالإضافة الى الوظيفة	3.40	0.98	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.70	0.58	كبيرة

يتضح من الجدول (4.5) أن أعلى الفقرات استجابة الفقرة رقم (2)، والتي تنص على: (أفضل المشروع الخاص على الوظيفة)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (4.18)، وبانحراف معياري مقداره (0.89)، وهي درجة كبيرة. ثم الفقرة رقم (3)، والتي تنص على: (ساهم مشروع في تشغيل ايدي عاملة جديدة)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.78)، وبانحراف معياري مقداره (0.94)، وهي درجة كبيرة. ثم الفقرة رقم (1)، والتي تنص على: (ساهم مشروع في زيادة تشغيل النساء الاخريات)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.75)، وبانحراف معياري مقداره (0.93)، وهي درجة كبيرة. في حين بلغ المتوسط الكلي لدرجة مساهمة مشاريع النساء الريديات في استقلال المرأة مالياً (3.70) مع انحراف معياري مقداره (0.58)، وهي درجة كبيرة.

السؤال الثالث: ما دور مشاريع النساء الرياديات في الدخل؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور مشاريع النساء الرياديات في الدخل، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.6) أدناه.

الجدول (4.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في الدخل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يؤمن لك مشروعك الخاص دخل كافي لتلبية وتوفير احتياجاتك ورغباتك.	3.92	0.91	كبيرة
2	يمكنك ذلك من فتح مشاريع جديدة مستقبلاً	3.48	0.98	متوسطة
3	يشكل مشروعك الخاص مصدر دخل كافي دون الحاجة لمصادر اخرى	3.55	1.10	متوسطة
4	زاد دخل الاسرة بعد تأسيس مشروعك	3.83	0.83	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.69	0.75	كبيرة

يتضح من الجدول (4.6) أن أعلى الفقرات استجابة الفقرة رقم (1)، والتي تنص على: (يؤمن لك مشروعك الخاص دخل كافي لتلبية وتوفير احتياجاتك ورغباتك)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.92)، وبانحراف معياري مقداره (0.91)، وهي درجة كبيرة. ثم الفقرة رقم (4)، والتي تنص على: (زاد دخل الاسرة بعد تأسيس مشروعك)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.83)، وبانحراف معياري مقداره (0.83)، وهي درجة كبيرة أيضاً.

في حين بلغ المتوسط الكلي لدرجة مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تحسين وتأمين دخل المرأة (3.69) مع انحراف معياري مقداره (0.75)، وهي درجة كبيرة.

السؤال الرابع: ما دور مشاريع النساء الرياديات في الثروة؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور مشاريع النساء الرياديات في الثروة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.7) أدناه.

الجدول (4.7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في الثروة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	ساعدني مشروعني على امتلاك سيارة خاصة	3.07	0.99	متوسطة
2	استطعت من خلال مشروعني الخاص شراء ارض او عقار	2.57	1.00	متوسطة
3	اخطط من خلال مشروعني الخاص شراء ارض او عقار	3.13	1.21	متوسطة
4	زاد الاستثمار منذ انشاء مشروعني	3.47	0.91	متوسطة
5	أخطط لزيادة الاستثمارات مستقبلاً	4.03	0.71	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.25	0.63	متوسطة

يتضح من الجدول (4.7) أن أعلى الفقرات استجابة الفقرة رقم (5)، والتي تنص على: (أخطط لزيادة الاستثمارات مستقبلاً)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (4.03)، وانحراف معياري مقداره (0.71)، وهي درجة كبيرة. ثم الفقرة رقم (4)، والتي تنص على: (زاد الاستثمار منذ انشاء مشروعني)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.47)، وانحراف معياري مقداره (0.91)، وهي درجة متوسطة. في حين بلغ المتوسط الكلي لدرجة مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تنامي الثروة (3.25) مع انحراف معياري مقداره (0.71)، وهي درجة متوسطة.

السؤال الخامس: ما أبرز المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعقبات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.8) أدناه.

الجدول (4.8 أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	واجهت مشاكل متعلقة بالتمويل في بداية مشروعني	3.80	0.99	كبيرة
2	في بداية مشروعني عانيت من نقص الخبرة الادارية	3.17	1.24	متوسطة
3	عدم وجود خبرة في التسويق كان معيقاً في تطور المشروع	3.47	1.31	متوسطة

الجدول (4.8 ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	عدم إلحاق بتدريب مسبق كان احد التحديات في نجاح المشروع	3.13	1.35	متوسطة
5	واجهت صعوبات من نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة كسيدة أعمال	3.03	1.25	متوسطة
6	واجهت مشاكل من قبل الاسرة عند طرح فكرة اقامة مشروع خاص بي	2.23	1.01	ضعيفة
7	واجهت مشاكل في توفير المواد الخام عند انشاء المشروع	3.32	1.05	متوسطة
8	واجهت مشاكل في توفير الايدي العاملة عند انشاء المشروع	3.35	0.94	متوسطة
9	واجهت صعوبة في المنافسة مع الشركات والمشاريع المشابهة	3.28	1.04	متوسطة
10	واجهت بعض المشاكل المتعلقة بالاحتلال	3.63	0.99	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.24	0.54	متوسطة

يتضح من الجدول (4.8) أن أعلى الفقرات استجابة الفقرة رقم (1)، والتي تنص على: (واجهت مشاكل متعلقة بالتمويل في بداية مشروع)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.80)، وانحراف معياري مقداره (0.99)، وهي درجة كبيرة. ثم الفقرة رقم (10)، والتي تنص على: (واجهت بعض المشاكل المتعلقة بالاحتلال)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.63)، وانحراف معياري مقداره (0.99)، وهي درجة متوسطة. ثم الفقرة رقم (3)، والتي تنص على: (عدم وجود خبرة في التسويق كان معيقاً في تطور المشروع)، إذ جاءت بمتوسط حسابي مقداره (3.47)، وانحراف معياري مقداره (1.31)، وهي درجة متوسطة أيضاً.

في حين بلغ المتوسط الكلي لدرجة المعوقات (3.24) مع انحراف معياري مقداره (0.54)، وهي درجة متوسطة أيضاً.

4.2 تحليل فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً.

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.9) أدناه.

جدول رقم (4.9 أ) العلاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
4	عزز مشروعني من الاعتماد على الذات في الجوانب المالية التي تخصني	4.36	0.66	87.2	1	كبيرة
2	ساهم مشروعني في جعلني شخصاً منتجاً لا مستهلكاً	4.35	0.63	87.0	2	كبيرة
1	عزز مشروعني حريتي في الاتفاق على احتياجاتي الخاصة	4.18	0.83	83.6	3	كبيرة
3	لعب مشروعني دوراً في تحسين وضع اسرتي المالي	4.05	0.83	81.0	4	كبيرة
	الدرجة الكلية لمحور استقلال المرأة مالياً	4.23	0.52	84.6	1	كبيرة
2	أفضل المشروع الخاص على الوظيفة	4.18	0.89	83.6	1	كبيرة
3	ساهم مشروعني في تشغيل ايدي عاملة جديدة	3.78	0.94	75.6	2	كبيرة
1	ساهم مشروعني الخاص في زيادة تشغيل النساء الاخريات	3.75	0.93	75.0	3	كبيرة
5	يمكنني الموازنة بين عملي في مشروعني الخاص بالإضافة الى الوظيفة	3.40	0.97	68.0	4	متوسطة
4	لا اجد صعوبات في دفع اجور العاملين	3.38	0.92	67.6	5	متوسطة
	الدرجة الكلية لمحور التوظيف	3.70	0.57	74.0	2	كبيرة

جدول رقم (4.9 ب) العلاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يؤمن لك مشروعك الخاص دخل كافي لتلبية وتوفير احتياجاتك ورغباتك	3.91	0.90	78.2	1	كبيرة
4	زاد دخل الاسرة بعد تأسيس مشروعك	3.83	0.82	76.6	2	كبيرة
3	يشكل مشروعك الخاص مصدر دخل كافي دون الحاجة لمصادر اخرى	3.55	1.09	71.0	3	متوسطة
2	يمكنك ذلك من فتح مشاريع جديدة مستقبلاً	3.48	0.98	69.6	4	متوسطة
	الدرجة الكلية لمحور الدخل	3.69	0.74	73.8	3	كبيرة
5	أخطط لزيادة الاستثمارات مستقبلاً	4.03	0.71	80.6	1	كبيرة
4	زاد الاستثمار منذ انشاء مشروعك	3.46	0.91	69.2	2	كبيرة
3	اخطط من خلال مشروعك الخاص شراء ارض او عقار	3.13	1.21	62.6	3	متوسطة
1	ساعدني مشروعك على امتلاك سيارة خاصة	3.06	0.98	61.2	4	متوسطة
2	استطعت من خلال مشروعك الخاص شراء ارض او عقار	2.56	0.99	51.2	5	متوسطة
	الدرجة الكلية لمحور الثروة	3.25	0.62	65.0	4	متوسطة
	الدرجة الكلية للدراسة نساء رياديات	3.69	0.47	73.8		كبيرة

تشير النتائج الموضحة في الجدول بان الدرجة الكلية للدراسة" مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين" وصلت بمتوسط حسابي 3.69% وبانحراف معياري 0.47 وبنسبة 73.8% وهي درجة كبيرة تدل على هذه المشاريع الريادية للمرأة ساهمت بدرجة كبيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، حيث جاءت النتائج كالتالي :

المحور الاول استقلال المرأة ماليا بالمرتبة الاولى : حيث وصل المتوسط الحسابي 4.23 وبانحراف معياري 52.0 وبنسبة 84.6% وهذا يشير الى ان المرأة من خلال هذه المشاريع الريادية حققت

استقلال مالي بدرجة كبيرة، وجاءت اعلى فقرة في هذا المجال الفقرة رقم (4) والتي تنص عزز مشروعني من الاعتماد على الذات في الجوانب المالية التي تخصني" بمتوسط حسابي 4.36 وبنسبة 87.2% وهي درجة كبيرة، في المقابل جاءت ادنى فقرة رقم (3) والتي تنص " لعب مشروعني دوراً في تحسين وضع اسرتي المالي" بمتوسط حسابي 4.05 وبنسبة 81.0% وهي درجة كبيرة.

وجاء المحور الثاني التوظيف بالمرتبة الثانية فقد وصل المتوسط الحسابي 3.70 وبانحراف معياري 0.57 وبنسبة بلغت 74.0% وهي تدل على ان المرأة من خلال المشاريع الريادية حصلت على التوظيف بدرجة كبيرة، وجاءت الفقرة رقم (2) اعلى الفقرة والتي تنص " أفضل المشروع الخاص على الوظيفة" بمتوسط حسابي 4.18 وبنسبة 83.6% وهي درجة كبيرة، في المقابل ادنى فقرة رقم (4) والتي تنص " لا اجد صعوبات في دفع اجور العاملين" بمتوسط حسابي 3.18 وبنسبة 67.6% وهي درجة متوسطة.

والمحور الثالث الدخل جاء في المرتبة الثالثة حيث وصل المتوسط الحسابي 3.69 وبانحراف معياري 0.74 وبنسبة 73.8%، وهذا يعني بان المرأة من خلال مشاريعها الريادية زاد دخلها بدرجة كبيرة، جاءت اعلى فقرة رقم (1) والتي تنص " يؤمن لك مشروعك الخاص دخل كافي لتلبية وتوفير احتياجاتك ورغباتك" بمتوسط حسابي 3.91 وبنسبة 78.2% وهي درجة كبيرة، في المقابل جاءت ادنى فقرة رقم (2) والتي تنص " يمكنك ذلك من فتح مشاريع جديدة مستقبلاً" بمتوسط حسابي 3.48 وبنسبة 69.6% وهي درجة متوسطة.

اما المحور الرابع الثروة فقد جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.25 وبانحراف معياري 0.62 وبنسبة بلغت 65.0% مما يدل على المرأة من خلال مشاريعها الريادية اصبحت تمتلك الثروة بدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص " أخطط لزيادة الاستثمارات مستقبلاً" بمتوسط حسابي 4.03 وبنسبة 80.6% وهي درجة كبيرة في المقابل ادنى فقرة رقم (2) والتي تنص " استطعت من خلال مشروعني الخاص شراء ارض او عقار 2.56 وبنسبة 51.2% وهي درجة متوسطة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الخبرة، منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، مصدر التمويل، عدد الموظفين).

وقد انبثق عن الفرضية السابقة الفرضية الآتي:

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النساء حول مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين"

للإجابة على الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد لإثبات صلاحية الفرضية اعلاه كما هو واضح في الجدول.

جدول (4.10) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية

مصدر التباين	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.093	5	.2190	.9810	.438 ^b 0
مجموع مربعات البواقي	12.028	54	.2230		
المجموع	13.120	59			

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ ان قيمة $F = 0.981$ بقيمة احتمالية $Sig = 0.438$ اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل وهو ان الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

جدول رقم (4.11) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
المقدار الثابت	3.77	.320		11.48	.000
العمر	-.050	.080	-.100	-.640	.520
المؤهل العلمي	-.130	.080	-.240	-1.64	.100
سنوات الخبرة في مجال العمل	.010	.080	.020	.160	.870
رأس مال المشروع عند التأسيس	.020	.060	.060	.420	.670
عدد الموظفين	.260	.150	.220	1.66	.100
معامل الارتباط = 0.29		معامل التحديد = -0.02		معامل التحديد المعدل = 0.47	

يتضح من بيانات الجدول بان جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً استناداً الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول التي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً.

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات النساء حول " مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين" وأثره على استقلال المرأة مالياً.

للإجابة على الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد لإثبات صلاحية الفرضية اعلاه كما هو واضح في الجدول 4.12 أدناه.

جدول (4.12) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية

مصدر التباين	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.882	5	.3760	1.422	0.231 ^b
مجموع مربعات البواقي	14.296	54	.2650		
المجموع	16.178	59			

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة $F = 0.981$ بقيمة احتمالية Sig 0.438 اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل وهو ان الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

جدول رقم (4.13 أ) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً وأثره على استقلال المرأة مالياً

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	4.32	.350		12.062	.000
العمر	-.020	.090	-.040	-.2780	.780
المؤهل العلمي	-.170	.080	-.290	-1.978	.050

جدول رقم (4.13 ب) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً وأثره على استقلال المرأة مالياً

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
سنوات الخبرة في مجال العمل	.040	.090	.060	.4300	.660
رأس مال المشروع عند التأسيس	.090	.070	.190	1.240	.220
عدد الموظفين	.150	.170	.110	.8930	.370
معامل الارتباط = 0.34		معامل التحديد = 0.35		معامل التحديد المعدل = 0.51	

يتضح من بيانات الجدول السابق بان جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً استناداً الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول التي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً.

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النساء حول "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين" وأثره على التوظيف.

للإجابة على الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد لإثبات صلاحية الفرضية اعلاه كما هو واضح في الجدول رقم 4.14 أدناه.

جدول (4.14) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية

مصدر التباين	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.596	5	.3190	.9470	.458 ^{b0}
مجموع مربعات البواقي	18.204	54	.3370		
المجموع	19.800	59			

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة F 0.981 بقيمة احتمالية Sig 0.438 اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل وهو ان

الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

جدول رقم (4.15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً وأثره على التوظيف

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	3.48	.400		8.60	.000
العمر	-.060	.100	-.110	-.670	.500
المؤهل العلمي	.010	.090	.020	.160	.860
سنوات الخبرة في مجال العمل	-.030	.100	-.060	-.360	.710
رأس مال المشروع عند التأسيس	.010	.080	.020	.150	.870
عدد الموظفين	.340	.190	.240	1.78	.080
معامل الارتباط = 0.29		معامل التحديد = -0.05		معامل التحديد المعدل = 0.58	

يتضح من بيانات الجدول بأن جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً استناداً الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول التي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً.

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات النساء حول " مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين" وأثره على الدخل.

للإجابة على الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد لإثبات صلاحية الفرضية اعلاه كما هو واضح في الجدول رقم 4.16.

جدول (4.16) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية

مصدر التباين	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	3.801	5	.7600	1.411	.235 ^b 0
مجموع مربعات البواقي	29.086	54	.5390		
المجموع	32.886	59			

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة $F = 0.981$ بقيمة احتمالية $Sig = 0.438$ اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل وهو ان الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

جدول رقم (4.17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصاديا وأثره على الدخل

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	4.21	.510		8.24	.000
العمر	-.130	.120	-.160	-1.04	.300
المؤهل العلمي	-.230	.120	-.280	-1.88	.060
سنوات الخبرة في مجال العمل	.060	.130	.070	.480	.620
رأس مال المشروع عند التأسيس	-.060	.100	-.100	-.650	.510
عدد الموظفين	.330	.240	.180	1.37	.170
معامل الارتباط = 0.34		معامل التحديد = 0.34		معامل التحديد المعدل = 0.73	

يتضح من بيانات الجدول بان جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً استنادا الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول التي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً.

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات النساء حول مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين وأثره على الثروة.

للإجابة على الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد لإثبات صلاحية الفرضية اعلاه كما هو واضح في الجدول رقم (4.18)

جدول (4.18) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية

مصدر التباين	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.662	5	.3320	.8340	.532 ^{b0}
مجموع مربعات البواقي	21.528	54	.3990		
المجموع	23.189	59			

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة F 0.981 بقيمة احتمالية Sig 0.438 اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل وهو ان الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

جدول رقم (4.19) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً وأثره على الثروة

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	3.28	0.44		7.46	0.00
العمر	.000	0.11	0.00	0.04	0.96
المؤهل العلمي	-.160	0.10	-0.23	-1.52	0.13
سنوات الخبرة في مجال العمل	.000	0.11	0.00	0.04	0.96
رأس مال المشروع عند التأسيس	.070	0.09	0.12	0.80	0.42
عدد الموظفين	.200	0.21	0.13	0.98	0.33
معامل الارتباط = 0.26		معامل التحديد = -0.01		معامل التحديد المعدل = 0.63	

يتضح من بيانات الجدول بان جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية

وتمكن المرأة اقتصادياً استناداً الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول التي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً. لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النساء حول المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين"

للإجابة على الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد لإثبات صلاحية الفرضية اعلاه كما هو واضح في الجدول رقم 4.20 أدناه.

جدول (4.20) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية

مصدر التباين	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	3.254	5	0.651	2.530	0.040 ^b
مجموع مربعات البواقي	13.892	54	0.257		
المجموع	17.146	59			

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة F 0.981 بقيمة احتمالية Sig 0.438 اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ونرفض البديل وهو ان الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، راس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين).

جدول رقم (4.21) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمعوقات التي تواجه المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	4.32	.350		12.22	.000
العمر	-.140	.080	-.250	-1.64	.100
المؤهل العلمي	-.130	.080	-.220	-1.58	.120
سنوات الخبرة في مجال العمل	-.160	.090	-.270	-1.76	.080
رأس مال المشروع عند التأسيس	.030	.070	.070	.490	.620
عدد الموظفين	-.100	.160	-.070	-.590	.550
معامل الارتباط = 0.43		معامل التحديد = 0.15		معامل التحديد المعدل = 0.50	

يتضح من بيانات الجدول بان جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً استناداً الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول التي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول دور المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغيرات (منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، مصدر التمويل، عدد الموظفين).

وقد انبثق عنها الفرضية الآتية:

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغيرات (منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، مصدر التمويل، عدد الموظفين).

الفرضية الفرعية (1) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغير منطقة السكن

جدول (4.22): نتائج اختبار T لتعرف على اراء المستطلعات حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً

منطقة السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
رام الله	26	3.59	.490	-1.434	0.158
بيت لحم	34	3.77	.440		

تم استخدام اختبار T لتعرف على اراء المستطلعات حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً" ويلاحظ من البيانات الموجودة في الجدول أعلاه بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير منطقة السكن حيث أن قيمة الاختبار T والتي وصلت -1.434 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الموضح في الجدول والذي يساوي 0.158 وبذلك تقبل الفرضية السابقة.

الفرضية الفرعية (2) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير طبيعة المشروع.

جدول (4.23) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير طبيعة المشروع

طبيعة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
صناعي	9	3.76	.400	.2190	.0730	3	.3130	.8160
حرفي	10	3.77	.410	12.838	.2330	55		
تجاري	12	3.72	.480	13.057		58		
خدماتي	28	3.63	.520					
المجموع	59	3.69	.470					

يتضح لنا من خلال المعطيات المبينة في الجدول اعلاه بأنه تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Oneway) لفحص الفرضية المبينة أعلاه ويتضح لنا بأنه لا يوجد فروق عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير طبيعة المشروع حيث أن قيمة F وصلت 0.313 وهي قيمة غير دالة احصائيا عند المستوى 0.816 وبالتالي لا يوجد فروق إحصائية تعزى لمتغير طبيعة المشروع، فالفرضية قبلت.

الفرضية الفرعية (3) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير راس مال المشروع

جدول (4.24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير راس مال المشروع

راس مال المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
اقل من \$ 5,000	40	3.68	0.42	.7060	.2350	3	1.061	.3730
\$ 10,000 – 5,000	6	3.61	0.70	12.415	.2220	56		
\$ 20,000 – 10,000	6	4.00	0.36	13.120		59		
أكثر من \$ 20.000	8	3.58	0.57					
المجموع	60	3.69	0.47					

تفيد لنا النتائج الموجودة في الجدول اعلاه بأنه تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Oneway) لفحص الفرضية المبينة أعلاه ويتبين لنا بأنه لا يوجد فروق عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير راس مال المشروع حيث أن قيمة F وصلت 1.061 وهي قيمة غير دالة احصائيا عند المستوى 0.373 وبالتالي لا يوجد فروق إحصائية تعزى لمتغير راس مال المشروع، فالفرضية قبلت.

الفرضية الفرعية (4) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير مصدر التمويل.

جدول (4.25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير مصدر التمويل

مصدر التمويل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
ذاتي	45	3.64	.430	1.943	.6480	3	3.245	.0290
جهات خارجية داعمة	2	3.02	.030	11.177	.2000	56		
العائلة	10	3.99	.400	13.120		59		
تمويل من البنوك او مؤسسة اقراض	3	3.83	.760					
المجموع	60	3.69	.4710					

يستدل من خلال البيانات الظاهرة في الجدول اعلاه بأنه تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Oneway) لفحص الفرضية المبينة أعلاه ويتبين لنا بأنه يوجد فروق عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير مصدر التمويل حيث أن قيمة F وصلت 3.245 وهي قيمة غير دالة احصائيا عند المستوى 0.029 وبالتالي يوجد فروق إحصائية تعزى لمتغير مصدر التمويل، فالفرضية رفضت.

ولتعرف على مصادر الفروقات فقد تم اجراء اختبار توكي للفروق البعدية، حيث جاءت الفروقات لصالح من هم مصدر تمويل مشاريعهم من العائلة على من هم مصدر تمويل مشاريعهم جهات خارجية داعمة، وهذا واضح من خلال المتوسطات الحسابية الموجودة في الجدول اعلاه حيث ان من مصدر تمويل مشاريعهم العائلة 3.99 وهي درجة كبيرة، مقابل من مصدر تمويلهم جهات خارجية داعمة 3.02 وهي درجة متوسطة.

الفرضية الفرعية (5) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغير عدد الموظفين.

جدول (4.26) اختبار T لتعرف على اراء المستطلعات" حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا

عدد الموظفين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
اقل من 5 موظفين	52	3.65	0.47	-2.021	0.108
بين 5 الى 20 موظف	8	3.94	0.35		

تم استخدام اختبار T لتعرف على اراء المستطلعات" حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا" ويلاحظ من البيانات الموجودة في الجدول أعلاه بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد الموظفين حيث أن قيمة الاختبار T والتي وصلت -2.021 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الموضح في الجدول والذي يساوي 0.108 وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قبلت.

من خلال ما سبق يمكننا تلخيص نتيجة هذه الفرضية بانه لا توجد فروقات في مجمل تأثير المتغيرات (منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، عدد الموظفين) حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً، حيث كان التأثير لجميع المتغيرات بنفس الدرجة دون أي فروقات.

بخلاف متغير (مصدر التمويل) حيث كان له تأثير و ذو فروقات احصائية حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا فكانت النساء التي تحصل على تمويل لمشاريعهن من العائلة ذات فارق واثر بدرجة كبيرة.

5. مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً لأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، كما يشتمل على مناقشة لهذه النتائج في ضوء أدبيات الدراسة، فضلاً عن مجموعة من التوصيات والاستنتاجات التي تم صياغتها في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

5.1 نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تحليل بيانات الدراسة، خصلت إلى مجموعة من النتائج والتي تتلخص بما يأتي:

5.1.1 نتائج أسئلة الدراسة

سؤال الدراسة الرئيس: ما دور مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين؟

يُلاحظ من الجدول (3.4) أن درجة مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغت متوسطاً حسابياً مقداره (3.69). إذ أظهرت النتائج أن مشاريع النساء الرياديات تسهم في تحقيق استقلال المرأة مالياً بدرجة كبيرة، كما لها دور في التوظيف والدخل وبدرجة كبيرة أيضاً. في حين جاء دورها في تنامي الثروة لدى المرأة بدرجة متوسطة.

وبهذا، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع ما أفضت إليه دراسة الخاروف والحديدي (2011) والتي كشفت أن كفاية المشروع في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً. كما اتفقت الدراسة الحالية بهذه

النتيجة مع دراسة الثلاثيني (2015) والتي كشفت أن هناك علاقة وثيقة تربط ما بين التنمية الاقتصادية والنهوض بالمرأة في فلسطين وفي غزة على وجه التحديد. كما اتفقت مع نتائج دراسة العجمي (2015) ودراسة صافي والطراونة (2018) واللذان أظهرتا أن مشاريع النساء الرياديات تسهم في تحقيق الاستقلال المالي لهن وتسهم أيضا في تمكينهن اقتصاديا ومالياً. كما أشار سلامة وببه (2017) أن التمكين الاقتصادي للمرأة يكسبها الثقة بالنفس، وتحقيق استقلال مالي لها، ويعمل على تنمية عجلة الإقتصاد، وتنمية مهاراتها العملية والعلمية. وأكد كذلك النجار والعلي (2010) على أن المشاريع الريادية تؤمن الدخل الكافي للنساء، وتسهم في استحداث وظائف جديدة والحد من البطالة.

وتعتقد الباحثة أن أعمال ومشاريع النساء الرياديات تؤمن الكثير من فرص العمل للنساء، مما من شأنه أن يسهم في الحد من معدلات البطالة المرتفعة بين صفوف النساء سيما أن طبيعة تلك المشاريع النسوية الريادية تتماشى مع كثير من الأعمال الخاصة بالنساء كالتطريز وغيره من المشاريع.

السؤال الأول: ما دور مشاريع النساء الرياديات في استقلال المرأة مالياً؟

يتضح من الجدول (4.4) أن مشاريع النساء الرياديات تلعب دوراً كبيراً في استقلال المرأة مالياً، إذ أظهرت النتائج أنها تعزز من اعتماد المرأة على الذات في الجوانب المالية التي تخصها، وتسهم في جعلها منتجة لا مستهلكة.

تعتقد الباحثة أن مشاريع النساء الرياديات يساهم في جعل المرأة أكثر وعياً بكيفية بالإدارة المالية، وتطوير ذاتها لتصبح تخطط لبناء مشاريعهن الخاصة بهم مما يُشعرهن بأنهن فعلاً منتجات لا مستهلكات. وهذا أيضاً ما أكد عليه عبد الله والحتاوي (2014) من أن المشاريع الريادية تحقق للنساء استقلالية أكبر وخصوصاً على الصعيد المالي. كما أكدت دراسة صافي والطراونة (2018) على النتيجة ذاتها.

وبهذا، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الخاروف والحديدي (2008) أن للمشاريع الريادية أثر معنوي كبير على النساء إذ تساعد هذه المشاريع على زيادة الثقة بالنفس والإعتماد على الذات. كما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة وبهذا، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع ما أفضت إليه دراسة الخاروف والحديدي (2011) والتي كشفت أن المشاريع الريادية النسوية تسهم في زيادة ثقة النساء بأنفسهم من خلال تحفيز المشاركة، وتسهم كذلك بزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها وبأسرتها في المجالات المختلفة.

السؤال الثاني: ما دور مشاريع النساء الرياديات في التوظيف؟

يتضح من الجدول (4.5) أن مشاريع النساء الرياديات لها دوراً كبيراً في التوظيف للمرأة، إذ بينت النتائج أن هذا النوع من المشاريع يسهم في تشغيل ايدي عاملة جديدة من النساء، كما أظهرت النتائج أن معظم النساء يفضلن المشروع الخاص على الوظيفة.

وبهذا، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع ما أفضت إليه كل من نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011)، ودراسة (Chowdhury, 2013)، ودراسة العجمي (2015) والتي أكدت كل منها على أن المشاريع الريادية النسوية تسهم في خلق فرص عمل جديدة للنساء. واتفقت مع دراسة (Tabunan, 2009) والتي أظهرت نتائجها أن مشاريع النساء الرياديات تزيد من الفرص امام النساء ليصبحن رائدات اعمال. كما تتماشى هذه النتيجة مع ما أكدت عليه أيضا أصالة (2010) من أن اعمال ومشاريع النساء الرياديات تحقق مبدأ التوظيف الذاتي، وتشجيع العمل اللائق والمنتج.

وتعتقد الباحثة أن ريادة الأعمال تفتح الكثير من الآفاق أمام النساء الرياديات لتولي مناصب عليها في شركات ومؤسسات أخرى لأن ريادتهن هي بمثابة دليل على وجود العديد من الأفكار التي ستسهم حتماً بالأداء العام لتلك المؤسسة الأمر الي يدفع بالمؤسسات والشركات إلى استقطاب هذا النوع من النساء للإستفادة من خبرتهن.

السؤال الثالث: ما دور مشاريع النساء الرياديات في الدخل؟

يتضح من الجدول (4.6) أن لمشاريع النساء الرياديات دوراً كبيراً في زيادة دخل المرأة، إذ أظهرت النتائج أن هذه المشاريع تؤمن دخل كافي لتلبية وتوفير احتياجات ورغبات النساء، كما ترفع من إجمالي دخل الاسرة.

وبهذا، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الوليدات والخاروف (2019) والتي كشفت أن المشاريع الريادية تسهم في تحسين مستوى الدخل ، وأن الهدف منها زيادة حجم الدخل لأسرهن.

وترى الباحثة أن تأمين مصدر دخل إضافي يتصدر أجندة العديد من الأسر الفلسطينية نظراً لإنخراط الكثير من ارباب الأسر في قطاع الخدمات، وهذا يعني أنه من الصعب على الأب أن يلبي كافة احتياجات الأسرة، الأمر الذي يدفع العديد من النساء لدخول سوق العمل لمساعدة أزواجهن.

السؤال الرابع: ما دور مشاريع النساء الرياديات في الثروة؟

يتضح من الجدول (4.7) أن دور مشاريع النساء الرياديات في تنامي الثروة لديهن بدرجة متوسطة، إذ كشفت النتائج أن هذا النوع من المشاريع يسهم في زيادة الاستثمارات الحالية لدى النساء، وتشجع النساء على التخطيط المستقبلي والتفكير بشراء عقارات.

جاءت الثروة في صلب تعريف العديد في لمفهوم الريادة، حيث ركزوا في تعريفهم لها هلى أنها أفكار جديدة تهدف تنامي الثروة والتوظيف (Morrison & Scott , 2003). كما أكد (الشميري والمبيريك، 2011) أن من أهداف الأعمال الريادية بناء الثروة الكبيرة في فترة قصيرة لا تتجاوز سنوات قصيرة. كما تتماشى هذه النتيجة مع ما أشار إليه الكايد (2007) من أن من أبعاد ريادة الأعمال والسعي إلى التخطيط لمشروعات حديثة.

كما تعتقد الباحثة أن وجود الثروة يمثل حافز مادي للنساء لتطوير أعمالهن مستقبلاً ويحفزهن بإستمرار على التخطيط المستقبلي. كما ترى الباحثة أن تشجيع الأعمال الريادية للنساء بالتخطيط المستقبلي ما هو إلا نتاج للريادة، وهذا ما أكدت عليه دراسة (الوليدات والخاروف، 2019) من أن الإصرار والإرادة والصبر هي عوامل لها دور كبير في إنجاح المشروع، وهي من نتائج الخوض في غمار الريادة.

السؤال الخامس: ما أبرز المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين؟

يتضح من الجدول (4.8) أن هناك درجة المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين قد جاءت بدرجة متوسطة، إذ تبين أن من أبرز المعوقات تلك المشاكل المتعلقة بالتمويل خصوصاً بداية المشروع، ومعوقات أخرى يسببها الاحتلال، وضعف الخبرة في التسويق لديهن مما يحول دون تطوير المشروع.

وبهذا، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة قزاز ومرار (2005) ودراسة أصالة (2010) واللذان كشفنا أن الاحتلال الصهيوني يمثل أبرز التحديات التي تواجه النساء الرياديات. كما اتفقت الدراسة الحالية مع كل من دراسة عبد الله وحتاوي (2014) ودراسة قزاز ومرار (2005) ودراسة الثلاثيني (2015) ودراسة العجمي (2015) واللذان أظهرتا أن أبرز معوقات التي تواجه النساء الرياديات كانت الحصول على التمويل والقروض. وتعتقد الباحثة أنه نقص الخبرة وخصوصا المتعلقة بالعمليات التسويقية يؤثر سلباً على إدارتهن لمشاريعهن، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Chowdhury, 2013).

5.1.2 نتائج فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد علاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً.

تشير النتائج الموضحة في الجدول بان الدرجة الكلية وصلت بمتوسط حسابي 3.69% و بانحراف معياري 0.47 و بنسبة 73.8% وهي درجة كبيرة تدل على هذه المشاريع الريادية للمرأة ساهمت بدرجة كبيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، إذ ساعدت على تحقيق استقلال مالي للمرأة، وزيادة فرص التوظيف لديها، وزيادة مستوى الدخل، كما أصبحت تمتلك الثروة.

وبهذا فقد اتفقت الدراسة الحالي مع نتائج دراسة صافي والطراونة (2018) والتي كشفت أن هناك تحسن في جميع مجالات الدراسة (الاستقلال المادي، حرية اتخاذ القرارات، وتقسيم العمل) والتي تساهم في وصول المرأة الفلسطينية الريفية الى مرحلة التمكين الاقتصادي من وجهة نظرها.

تعزو الباحثة السبب في هذه النتيجة إلى أن تحقيق استقلال اقتصادي للمرأة يساهم في تحقيق استقلالية قرارها بعيداً عن التدخلات المثبطة للريادة وغير المبنية على قرارات منطقية وسليمة. كما ترى الباحثة أن زيادة فرص التوظيف، وزيادة معدل دخل المرأة يساهم في تملكها للثروة الأمر الذي من شأنه أن يحفزها لتطوير مشاريعها الحالية والتفكير بمشاريع مستقبلية إضافية. وهذا كله من شأنه أن يعزز من درجة تمكينها الاقتصادي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد علاقة بين المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الخبرة، منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، مصدر التمويل، عدد الموظفين).

أظهرت نتائج تحليل التباين (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ ان قيمة $F = 0.981$ بقيمة احتمالية Sig 0.438 اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل وهو ان الانحدار غير معنوي يساوي صفر وبالتالي لا توجد علاقة بين المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً والمتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين). وبالتالي يتبين أن جميع المتغيرات المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال العمل، رأس مال المشروع عند التأسيس، عدد الموظفين) ليس لها تأثير في المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً استناداً الى قيم (ت) المحسوبة المبينة في الجدول رقم (4.10) و

(4.11) والتي هي اقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية كلياً.

ترى الباحثة أن التمكين الاقتصادي يرتبط بصورة رئيسة بنظرة المجتمع لعمل المرأة وفي البيئة القانونية المحفزة للاستثمارات الخاصة بالأعمال النسائية، وهذا التمكين غير مرهون بالمتغيرات الديمغرافية السابقة، سيما أن المجتمع الفلسطيني تجمع كافة أطرافه ظروف معيشية واقتصادية مشتركة مع فوارق صغيرة التأثير لا تؤثر على مجرى التمكين الاقتصادي.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين اجابات المبحوثين حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا يعزى لمتغيرات (منطقة السكن، طبيعة المشروع، حجم رأس المال، مصدر التمويل، عدد الموظفين).

كشفت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير منطقة السكن، أو طبيعة المشروع، أو رأس مال المشروع، أو عدد الموظفين حول دور المشاريع الريادية في تمكين المرأة اقتصادياً، حيث كان التأثير لجميع المتغيرات بنفس الدرجة دون أي فروقات. في حين تبين فروق إحصائية تعزى لمتغير مصدر التمويل، حيث كان له تأثير ذو فروقات احصائية حول اثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصاديا فكانت النساء التي تحصل على تمويل لمشاريعهن من العائلة ذات فارق واثر بدرجة كبيرة.

وبهذه النتيجة، فقد اتفقت الدراسة الحالي مع نتائج دراسة صافي والطراونة (2018) والتي كشفت عن وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثات لاثر امتلاك المرأة لمشروع صغير وتمكينهم تبعاً للمتغيرات المتوسط التعليمي، حاله الاجتماعية، ملكية المشروع.

وتعتقد الباحثة السبب في عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تبعاً لمتغير مكان السكن نظراً للعديد من القواسم المشتركة بين الظروف التي تجمع مختلف المناطق الفلسطينية. كما تعزو الباحثة السبب في عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تبعاً لمتغير نوع المشروع نظراً لأن غالبية المشاريع النسائية هي في غالبيتها متشابهة التصنيف حيث يصنف أغلبها على أنها مشاريع صغيرة. أما فيما يتعلق بمصدر التمويل، إذ تعتقد الباحثة أن مصدر التمويل يلعب دوراً أساسياً في تمكين المرأة اقتصادياً لأن ذلك سيؤثر على عائدات المشروع فيذهب طائل من الأرباح لصالح الفوائد التي تدفع للبنوك في حين أن المشاريع ذات التمويل الذاتي -مثلاً- ستكون عائداتها أفضل لأنه لن يتم اقتطاع جزء من أرباحها.

5.2 استنتاجات الدراسة

في ضوء ما تمخض عنه تحليل بيانات الدراسة، هناك مجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ويتلخص أبرزها بما يأتي:

- هناك رغبة لدى النساء المستطلع آرائهن بتطوير مشاريعهن لتقوى على البقاء والمنافسة.
- تسهم المشاريع النسائية في تحسين وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ومعدل الناتج المحلي.
- يمكن أن تمثل المشاريع النسائية أنموذجاً يقتضى به في معالجة مشكلة البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل ليس فقط للنساء الرياديات، وإنما أيضاً للنساء الأخريات.
- توجد رغبة لدى الكثير من النساء على إقامة مشاريع ريادية تحسن من مستوى دخل أسرهن، لكنهن لا يملكن المال الكاف للبدء والإنطلاق بالمشروع.
- هناك تحول إيجابي ملحوظ في الشارع الفلسطيني إزاء عمل المرأة ودخولها سوق العمل.
- توجد ثقافة سائدة بين أوساط النساء الرياديات ترنو إلى إحكام مزيداً من النساء للإنخراط في سوق العمل.
- شهد العقدين الأخيرين نشاطاً ملحوظاً للمؤسسات الداعمة للنساء الفلسطينيات الرياديات.

5.3 التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحثة تقترح مجموعة من التوصيات وهي:

- تشجيع النساء على الاستثمار في مشاريع جديدة من خلال تقديم تسهيلات ومحفزات كالإعفاء الضريبي.
- العمل على تذليل العراقيل المتعلقة بصعوبة حصول النساء الرياديات على التمويل اللازم لمشاريعهن.
- توفير التدريب الملائم للنساء الذي يركز على المهارات الفنية وطرق التسويق لتمكينهن من إدارة مشاريعهن.
- العمل على تحسين البيئة القانونية والتنموية المحيطة بعمل المرأة ودخولها سوق العمل.
- زيادة الوعي لدى النساء بأهمية المشاريع الريادية ودورها في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب:

- اشتية. د. محمد (2017). الاقتصاد الفلسطيني حصار عوامل الانتاج، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار - بكدار، القدس - فلسطين.
- أصالة [الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال]. (2010). التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية فلسطين، 2010، رام الله - فلسطين.
- حتاوي، محمد. (2014). سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس.
- خربوطلي، د. عامر. (2018). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- الدوري، أ.د. زكريا مطلق. وصالح، د. أحمد علي. (2009). ادارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات اعمال الألفية الثالثة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
- زيدان، عمرو علاء الدين. (2007). ريادة الأعمال: القوة الدافعة للإقتصاديات الوطنية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الشميري، أحمد بن عبد الرحمن، والمبيري، وفاء بنت ناصر. (2010). ريادة الأعمال، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- عبد الله، سمير. وحتاوي. محمد (2014). سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الاعمال في دولة فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- العدلي، هويدا. (2017). المشاركة السياسية للمرأة، الطبعة الأولى، مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)، جمهورية مصر العربية.
- القرعان، فيصل. (2019). الأدلة التدريبية: دورة حياة المشاريع وإدارتها، منشورات مؤسسة أنيرا (ANERA).

قزاز، هديل رزق. ومرار، شعاع. (2005). رائدات الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين الواقع والآفاق المستقبلية، صاحبات الأعمال الفلسطينيات، رام الله - فلسطين.

مرسي، مايا. (2013). الوضع الاقتصادي للمرأة العربية بين الواقع والمعايير الدولية. المركز الإقليمي بالقاهرة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النجار، فايز جمعة. العلي، عبد الستار. (2010). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان - الاردن.

• الدراسات العلمية:

ابو مدللة، سمير، والعجلة، مازن، التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 2013، العدد 5 (31 يوليو/تموز 2013)، ص ص88-108.

اسماعيل، عمر علي. خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي/نينوى، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (12)، العدد 4، 2010.

الآغا، وفيق حلمي. (2008). الريادة في الشركات العربية بمنظور استراتيجي، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 1-A، ص 1-40.

الثلاثيني، دعاء عطية. (2015). النساء الرياديات في قطاع غزة الفرص والعقبات، دائرة الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

جعفري، رهام. (2012). دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين.

حريزي، د. موسى، وغربي، د. صبرينة. دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13، ديسمبر 2013.

حمزة، لفقير. (2009). تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولات مع دراسة حالة برنامج Cree Germe المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر

الخاروف، أمل، (2008). دور فن التطريز في تمكين المرأة اقتصادياً، المجلة الأردنية للفنون، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

الخاروف، أمل، والحديدي، سمر، (2011). مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية، دراسات للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (3)، العدد 1، الأردن.

سلامي، منيرة، وببه، إيمان. (2013). المؤسسات الصغيرة كأداة التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، الجزائر.

شبانة، لؤي. وصالح، جواد. (2008). تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة: دراسة كمية ونوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل مقدمة إلى مركز المرأة للدراسات والتوثيق، متوفر على: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/PCBS/Researchs/women_08.pdf

شلهوب، هناء. (2015). دراسة مسحية من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى وعينة من الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، السعودية.

صافي، مصطفى، والطارونة، محمد. (2018). أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً: دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016. رسالة ماجستير، متوفر على: https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/The_Impact_of_Womens_Small_Funded_Projects_to_empower.pdf

العجمي، مها بنت محمد. (2015). المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، بحث منشور، جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، السعودية.

الفلاح، بلال. تقييم كفاءة سوق العمل الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، 2016.

قطامش، ربحي. (2001). قضايا المرأة العاملة الفلسطينية - دراسة تحليلية، جمعية المرأة الفلسطينية العاملة، رام الله - فلسطين.

القطب، رولا عبد الرحيم. (2016). دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010). رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الكايد، وائل. (2007). أثر خصائص أصحاب الأعمال الصناعية الصغيرة على الأداء، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الوليدات، عريب عبد الرحمن. والخاروف، أمل محمد. دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا (2010-2014). دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، الملحق 1، 2019.

• التقارير:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). المرأة والعمل، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي لعام 2018، رام الله، فلسطين.

الرفاعي، ليلي. مقال بعنوان: "تمكين المرأة.. إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ" منشور بتاريخ 2017/2/26، متوفر على موقع قناة الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/2017/2/26/>، تمت الزيارة بتاريخ 2020/5/15.

شحبري، عرين. (2014). ريادة الأعمال النسائية العربية: مشاركة النساء في سوق العمل: برنامج دراسات اسرائيل، ملف رقم (10). مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية.

الصيرفي، عماد. وسمارة، ناهد. (2016). نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي فلسطين، رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

مركز شؤون المرأة (2012). دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية، غزة، فلسطين.

وزارة شؤون المرأة. (2013). وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013، رام الله، فلسطين.

المواقع الإلكترونية:

مجلة أوراق الثقافية، مقال منشور بتاريخ 2019/6/19 بعنوان: تمكين المرأة العربية نموذج: المرأة اللبنانية، متوفر على: [/https://www.awraqthaqafya.com/180](https://www.awraqthaqafya.com/180)، (تمت الزيارة بتاريخ 2020/5/15).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmad , N. & Seymour, R.G. , (2008) , **Defining Entrepreneurial Activity**. Retrieved from: www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf

Chowdhury, M, & et al. (2013). Success Factors of Entrepreneurs of small and medium Sized Enterprises, Macro think Institute, Vol 3, Issue 2.

Kamau, L. (2017). **Women empowerment through enterprise development: Determinants of growth for women owned small to medium enterprises in Nairobi country**, Kenya, Vol.

Kelly, D., & Brush, C., & Greene, P., & Litousky, Y. (2013). **Global Entrepreneurship Monitor: 2012 Women's Report**. Global Entrepreneurship Research Association (GERA).

Morrison , L. & Scott , T. (2003) , **Accelerating entrepreneurship Strategy: A Strategy to Increase the Levels of Entrepreneurial Activity in Northern Ireland**.

Mudaliar, A, (2015). **Women Empowerment through Microfinance"**. Faculty, Department of Commerce, Institute for Excellence in Higher Education, Bhopal.

Tambunan, T. (2009). **Women Entrepreneurship in Asian Developing Countries: their Development and Main Constraints"**, Center for Industry, University of Trisakti, Jakarta, Indonesia.

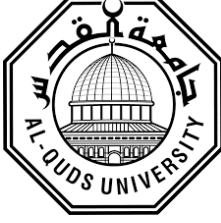
Tengeh, R. K., & Choto, P. (2015). The Relevance and Challenges of Business Incubators that Support Survivalist Entrepreneurs. Investment Management and Financial Innovations, 12 (2), 150-161.

Tracogna, A. (2009). **Entrepreneurship Development: Key Issues & Challenges**.

World Bank, (2010). **Small and Medium Enterprises across the Globe: a new Database"**.

الملاحق الدراسة

ملحق رقم (1): رسالة طلب تحكيم اداة الدراسة



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة القدس
معهد التنمية المستدامة

حضرة الدكتور المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين: محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وإدارة الموارد البشرية.

أرجو التكرم بتحكيم أداة الدراسة، لما عهدناه فيكم من الخبرة والمعرفة العلمية في البحوث العلمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدكتور المشرف: أكرم رجال

إعداد الطالبة: أماني قراقع

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة	التخصص
1	أ. محمد شريعة	جامعة القدس	عضو هيئة تدريسية
2	د. سلوى البرغوثي	جامعة القدس	عضو هيئة تدريسية
3	د. نضال دراويش	جامعة القدس	رئيس دائرتي الادارة والتسويق

ملحق رقم (3): كتاب تسهيل مهمة بحثية



بسم الله الرحمن الرحيم
معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development



2019/9/21

الى من يهمه الامر

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

يفيد معهد الدراسات العليا في التنمية المستدامة - جامعة القدس أن الطالبة (اماني (محمد نعمان) يوسف قراقرع) ورقمها الجامعي (21712527) ملتحنة بالمعهد وتقوم حالياً بإعداد رسالة ماجستير بعنوان:
(مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في المجتمع)

يرجى من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة الممكنة لها لتسهيل مهمتها، أعطيت لها هذه الشهادة بناء على طلبها،
شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

د. احمد حرز الله

مدير المعهد

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

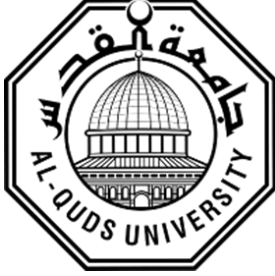


Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس - أبو ديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق رقم (4): أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس - أبو ديس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

استبانة بعنوان:

مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين"، وذلك للحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح ودراسة الدور الذي تلعبه مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة وإبراز دورها الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.

نرجو من حضرتكم مراعاة الموضوعية والمصداقية في تعبئة الاستبانة، علماً بأنه سيتم مراعاة السرية في البيانات التي ستدلون بها، وأن هذه البيانات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط لا غير.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة: أمانى قراقع

إشراف: د. أكرم رحال

القسم الأول: بيانات عامة - يرجى وضع اشارة (✓) بجانب الإجابة التي تتفق وحالتك لكل مما يلي:

أ. بيانات خاصة عن معبئ الاستبانة:

1- العمر:

- ☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 - أقل 35 سنة
☐ من 35 - أقل 45 سنة ☐ 45 سنة فأكثر

2- المؤهل العلمي:

- ☐ ثانوية عامة فما دون ☐ دبلوم
☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

3- الحالة الاجتماعية:

- ☐ عزباء ☐ متزوجة
☐ مطلقة ☐ ارملة

4- منطقة السكن

- ☐ رام الله ☐ بيت لحم

ب- بيانات خاصة بالمشروع:

5- سنوات الخبرة في مجال العمل:

- ☐ سنتين فما دون ☐ من 3 - 10 سنوات
☐ من 11 - 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

6- طبيعة عمل المشروع:

- ☐ صناعي ☐ حرفي
☐ زراعي ☐ خدماتي
☐ تجاري

7- مصدر التمويل:

- ☐ ذاتي ☐ جهات خارجية داعمة ☐ العائلة
☐ تمويل من البنوك ☐ مؤسسات اقراض ☐ غير ذلك، حدد _____

8- رأس مال المشروع عند التأسيس:

- ☐ اقل من 5,000 دولار ☐ 5,000 - أقل 10,000 دولار
☐ 10,000 - أقل 20,000 دولار ☐ أكثر من 20,000 دولار

9- عدد الموظفين:

- ☐ اقل من 5 موظفين ☐ بين 5 الى 20 موظف ☐ اكثر من 20 موظف

القسم الثاني: يتألف من مجموعة من المحاور التي تدرس واقع المشاريع الريادية للنساء.

يرجى الإجابة بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب بما ينطبق على مشروعك

المحور الأول: استقلال المرأة مالياً					
الرقم	مشروعي الاقتصادي ادى الى ما يلي:	الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	عزز مشروعي حريتي في الاتفاق على احتياجاتي الخاصة				
2	ساهم مشروعي في جعلي شخصاً منتجاً لا مستهلكاً				
3	لعب مشروعي دوراً في تحسين وضع اسرتي المالي				
4	عزز مشروعي من الاعتماد على الذات في الجوانب المالية التي تخصني				

المحور الثاني: التوظيف					
الرقم	العبارة	الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	ساهم مشروعي الخاص في زيادة تشغيل النساء الاخريات				
2	أفضل المشروع الخاص على الوظيفة				
3	ساهم مشروعي في تشغيل ايدي عاملة جديدة				
4	لا اجد صعوبات في دفع اجور العاملين				
5	يمكنني الموازنة بين عملي في مشروعي الخاص بالإضافة الى الوظيفة				

المحور الثالث: الدخل					
الرقم	العبارة	الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	يؤمن لك مشروعك الخاص دخل كافي لتلبية وتوفير احتياجاتك ورغباتك.				
2	يمكنك ذلك من فتح مشاريع جديدة مستقبلاً				
3	يشكل مشروعك الخاص مصدر دخل كافي دون الحاجة لمصادر أخرى				
4	زاد دخل الاسرة بعد تأسيس مشروعك				

المحور الرابع: الثروة					
الرقم	العبارة	الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	ساعدني مشروعك على امتلاك سيارة خاصة				
2	استطعت من خلال مشروعك الخاص شراء ارض او عقار				
3	اخطط من خلال مشروعك الخاص شراء ارض او عقار				
4	زاد الاستثمار منذ انشاء مشروعك				
5	أخطط لزيادة الاستثمارات مستقبلاً				

المحور الخامس: المعوقات					
الرقم	العبارة	الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	واجهت مشاكل متعلقة بالتمويل في بداية مشروعي				
2	في بداية مشروعي عانيت من نقص الخبرة الادارية				
3	عدم وجود خبرة في التسويق كان معيقاً في تطور المشروع				
4	عدم إلتحافي بتدريب مسبق كان احد التحديات في نجاح المشروع				
5	واجهت صعوبات من نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة كسيدة أعمال				
6	واجهت مشاكل من قبل الاسرة عند طرح فكرة اقامة مشروع خاص بي				
7	واجهت مشاكل في توفير المواد الخام عند انشاء المشروع				
8	واجهت مشاكل في توفير الايدي العاملة عند انشاء المشروع				
9	واجهت صعوبة في المنافسة مع الشركات والمشاريع المشابهة				
10	واجهت بعض المشاكل المتعلقة بالاحتلال				

اي ملاحظات اخرى تودين ذكرها:

شكراً لحسن تعاونكم

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2.1	توزيع النشاط الريادي حسب الجنس والدوافع الريادية للعاملين 2010 و 2012	12
2.2	تقديرات تأثير ريادة النساء في فلسطين 2012	13
3.1	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير العمر	44
3.2	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العملي	44
3.3	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الحالة الاجتماعية	45
3.4	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير منطقة السكن	45
3.5	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير سنوات الخبرة في مجال العمل	45
3.6	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير طبيعة عمل المشروع	45
3.7	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير مصدر التمويل	46
3.8	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير رأس مال المشروع عند التأسيس	46
3.9	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير عدد الموظفين	46
3.10 أ	صدق الاتساق الداخلي لمحور الدراسة "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين"	48
3.10 ب	صدق الاتساق الداخلي لمحور الدراسة "مشاريع النساء الرياديات ودورها في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين"	49
3.11	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة	49
3.12	نتائج معادلة ثبات كرونباخ الفا (Cronbach alpha) لأداة الدراسة بمجالاتها المتعددة	50
4.1	التدرج حسب مقياس ليكرت الخماسي	54
4.2	(4.2): تفسير نتائج المتوسطات الحسابية	55
4.3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين	55
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في استقلال المرأة مالياً	56
4.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في التوظيف	57

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
4.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في الدخل	58
4.7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مساهمة مشاريع النساء الرياديات في الثروة	59
4.8 أ	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين	59
4.8 ب	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع المعوقات التي تواجه مشاريع النساء الرياديات في فلسطين	60
4.9 أ	العلاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً	61
4.9 ب	العلاقة بين المشاريع الريادية و تمكين المرأة اقتصادياً	62
4.10	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية	64
4.11	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً	64
4.12	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية	65
4.13 أ	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً وأثره على استقلال المرأة مالياً	66
4.13 ب	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً وأثره على استقلال المرأة مالياً	66
4.14	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية	67
4.15	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً وأثره على التوظيف	67
4.16	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية	68
4.17	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً وأثره على الدخل	68
4.18	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار	69

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفرضية	
4.19	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً وأثره على الثروة	69
4.20	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية	70
4.21	نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمعوقات التي تواجه المشاريع الريادية وتمكين المرأة اقتصادياً	70
4.22	نتائج اختبار T لتعرف على آراء المستطلعات حول أثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً	71
4.23	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حول أثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغير طبيعة المشروع	72
4.24	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول أثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغير راس مال المشروع	72
4.25	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول أثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً يعزى لمتغير مصدر التمويل	73
4.26	اختبار T لتعرف على آراء المستطلعات حول أثر المشاريع الريادية على تمكين المرأة اقتصادياً	74

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	معدل النشاط الريادي (في المراحل المبكرة) في فلسطين لكل من الذكور والإناث للسنوات 2009، 2010، 2012	2.1
11	معدل النشاط الريادي (في المراحل المبكرة) في فلسطين حسب الجنس والأقاليم الجغرافية 2012	2.2
31	تقييم الخبراء الوطنيين لدعم المرأة للبدء في إطلاق المشاريع في فلسطين	2.3
32	تقييم الخبراء الوطنيين لتمويل المشاريع الريادية في فلسطين	2.4
33	تقييم الخبراء الوطنيين للتعليم والتدريب الريادي في فلسطين	2.5
34	تقييم أسباب خروج النساء من المشاريع والأعمال التجارية	2.6
51	نموذج متغيرات الدراسة	3.1

فهرس الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	رسالة طلب تحكيم اداة الدراسة (الاستبيان).....	87
2	قائمة بأسماء المحكمين.....	88
3	كتاب تسهيل مهمة بحثية.....	89
4	أداة الدراسة.....	90

فهرس المحتويات

أ	إقرار	1
ب	شكر وعرفان	1
ج	الملخص	1
د	الملخص باللغة الإنجليزية	1
د	مصطلحات الدراسة	1
1	الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)	1
1	1.1 المقدمة	1
3	1.2 مشكلة الدراسة	3
3	1.3 اسئلة الدراسة	3
4	1.4 أهداف الدراسة	4
4	1.5 أهمية الدراسة	4
5	1.6 فرضيات الدراسة	5
5	1.7 حدود الدراسة	5
6	الفصل الثاني (الإطار النظري والدراسات السابقة)	6
6	التمهيد	6
6	2.1 المبحث الأول: الريادة والمشاريع الريادية	6
6	2.1.1 مفهوم الريادة	6
7	2.1.2 نشأة ريادة الأعمال	7
7	2.1.3 أهمية ومميزات ريادة الأعمال	7
8	2.1.4 أبعاد ريادة الأعمال	8
9	2.1.5 ريادة الاعمال للنساء في فلسطين	9
11	2.1.6 سمات وخصائص ريادة الاعمال للنساء في فلسطين	11
11	2.1.7 الدوافع الريادية	11
12	2.1.8 تقديرات تأثير ريادة الاعمال للنساء	12
13	2.1.9 دور الريادة في التنمية	13
15	2.2 المبحث الثاني: الاقتصاد الفلسطيني	15
15	2.2.1 سوق العمل	15

16	2.2.2 حجم القوى العاملة.....
17	2.2.3 المشاركة في سوق العمل.....
18	2.3 المبحث الثالث: التمكين الاقتصادي.....
18	2.3.1 مفهوم التمكين.....
19	2.3.2 أهمية التمكين والاسباب التي تدعو الى دراسته.....
20	2.3.3 تمكين المرأة.....
21	2.3.4 مجالات تمكين المرأة.....
22	2.3.5 المواثيق الدولية وتمكين المرأة.....
23	2.3.6 خصائص وضعية العمالة النسائية.....
25	2.3.7 مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة.....
30	2.4 المبحث الرابع: معوقات ريادة الاعمال بين النساء في فلسطين.....
30	2.4.1 المعوقات التي تواجه ريادة الاعمال.....
34	2.4.2 مشاكل المشاريع الريادية النسائية.....
35	2.5 الدراسات السابقة.....
35	2.5.1 الدراسات العربية.....
39	2.5.2 الدراسات الأجنبية.....
41	2.5.3 تعقيب على الدراسات السابقة.....
43	الفصل الثالث (الطريقة والإجراءات).....
43	تمهيد.....
43	3.1 منهج الدراسة.....
43	3.2 مجتمع الدراسة.....
44	3.3 عينة الدراسة.....
44	3.4 خصائص العينة الديمغرافية.....
47	3.5 أداة الدراسة.....
47	3.5.1 صدق أداة الدراسة.....
50	3.5.2 ثبات أداة الدراسة.....
50	3.6 متغيرات الدراسة.....
47	3.7 إجراءات الدراسة.....
44	3.8 مصادر جمع البيانات.....
53	3.9 أسلوب المعالجة الاحصائية للبيانات.....

54	الفصل الرابع (نتائج الدراسة وتحليله).....
54	تمهيد.....
55	4.1 تحليل أسئلة الدراسة.....
61	4.2 تحليل فرضيات الدراسة.....
75	الفصل الخامس (مناقشة النتائج والتوصيات).....
75	تمهيد.....
75	5.1 نتائج الدراسة ومناقشتها.....
75	5.1.1 نتائج أسئلة الدراسة.....
75	5.1.2 نتائج فرضيات الدراسة.....
81	5.2 استنتاجات الدراسة.....
81	5.3 التوصيات.....
82	المصادر والمراجع.....
95	فهرس الجداول.....
98	فهرس الأشكال.....
99	فهرس الملاحق.....
100	الفهرس.....